small arms survey

تقييم العنف المسلح في اليمن

تقرير اليمن

عدد ١ مايو ٢٠١٠

خطوط التصدع

تعقب العنف المسلح في اليمن

كابد اليمن، الدولة التي ما مضى على توحدها أكثر من ٢٠ سنة إلا بقليل، عقوداً من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وأبتلى بحلقة من الصراعات المسلحة المتشابكة التي تتراوح من صدامات سياسية ذات طابع انفصالي بين قوات أمن الدولة وجمهرة المتظاهرين إلى حرب أهلية شاملة – جرت إليها المملكة العربية السعودية – وأعمال إرهابية، شهدت تدخلاً من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما من الدول.١ وكما تفيد التقارير فقد أسفر اضطرام الصراعات الاجتماعية، في الوقت نفسه، وتحت أنظار المجتمع الدولي، على الأرض والمياه بالدرجة الأولى، عن وقوع ٤٠٠٠ حالة وفاة عنيفة سنوياً.

العنف المسلح في اليمن مشروط بتوافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها الواسعين. كما أن تفاقمه يعود إلى عوامل بِنْيويّة مثل ضعف سيادة القانون ومحدودية الشرعية السياسية للمؤسسات العامة ونضوب الموارد الطبيعية المتسارع. وبالمثل، فهو مباح بحكم معايير اجتماعية وثقافية سائدة تجيز أشكالاً معينة من العنف وكذلك بحكم مصالح جيو – سياسية. ولذا يشعر العديد من المراقبين بالقلق تجاه احتمال تفاقم عدم الاستقرار سوءاً في اليمن وتداعيات ذلك على المنطقة ككل.٢

وتشتغل شبكة متنوعة من المحللين الدبلوماسيين والتنمويين والدفاع على مُسبِّبات العنف المسلح وعواقبه في اليمن والدول المجاورة له. وهم يدأبون للتعرف إلى دوافع العنف المسلح وديناميته على مستويات المجتمع والجماعة والفرد. وتقييم العنف المسلح في اليمن ، الذي انطلق في سنة ٢٠٠٨، مشروع متعدد السنوات وذ و أسس ميدانية يهدف إلى توليد تحليلات كمية ونوعية لمسببات العنف المسلح في البلاد وديناميّاته. تقييم العنف المسلح في اليمن مصمم لدعم الجهود الرامية لمنع العنف المسلح والحد منه، ليس أقلها تلك الخطوات الكبيرة التي اتخذتها الحكومة اليمنية في السنوات الأخيرة لمعالجة حمل الأسلحة في المدن وفرض قيود على تجارة الأسلحة.٣

صورة: رجل يحمل بندقية من طراز ايه كيه – ٤٧ شمالي محافظة عمران، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ©هيلز غافن

وهذا التقرير الأول يستعرض حوادث العنف المسلح الواردة في التقارير الإعلامية طوال فترة ١٢ شهراً بين سبتمبر ٢٠٠٨ وأغسطس ٢٠٠٩. ويطرح هذا الإصدار، اعتماداً على أخبار يمنية محلية وعالمية، تصنيفاً (توبولجي) لتحليل العنف المسلح في البلاد. وخلص الإصدار، رغم الإقرار بمحدودية التقارير الإعلامية، إلى ما يلي:

- العنف المسلح في اليمن مشكل بطائفة من العوامل، ومنها التغييرات الاجتماعية والتآكل المُطرَّد للمعايير العرفية وضعف الحوكمة وانتشار الأسلحة والتنافس على مصادر الأرض والمياه الشحيحة واحتدام التنازع بين مدارس الإسلام المختلفة والحركات الجهادية والفقر المزمن والتخلف. وعلى الأرجح أن يزداد السوء بهذه العوامل قبل ان تتحسن.
- كشف استعراض غير حصري لتقارير الإعلام اليمنية والدولية عن وقوع ١٩٩ حادثاً مسلحاً من العنف المسلح بين ١ سبتمبر ٢٠٠٨ و٣١ أغسطس ٢٠٠٩. وأنطوت هذه الحوادث على ٧٢٨ حالة وفاة متعمدة و١٢ حالة وفاة غير مقصود و٧٣٤ اصابة غير مميتة مترتبة على حالات عنف. وبالإمكان تصنيف الحوادث بوصفها ناشئة عن عنف سياسي وصراع اجتماعي وعنف يتصل بطلب فدية وعنف إجرامي وعنف منزلي وعنف غير مقصود.
- العنف السياسي مسؤول عن نحو ثلثي (٦٤ في المائة) حالات الوفاة التي وثقتها جميع وسائل الإعلام والناجمة عن العنف المسلح، وكذلك مسؤول عمّا يقرب من ثلاثة أرباع (٧١ في المائة) جميع الاصابات العنيفة خلال الفترة المدروسة. وكان العنف الاجتماعي، في الوقت ذاته، مسؤولاً عن ٢٣ في المائة من جميع حالات الوفيات المسجلة والناجمة عن عنف مسلح.
- وعموما فقد تنامت اتّجاهات حوادث العنف السياسي المسلح (بما في ذلك تلك التي أسفر عنها مقتل أو إصابة بالجروح) بشكل دراماتيكي في شهري يوليو وأغسطس ٢٠٠٩. وهذا يعكس الاشتباكات التي وقعت بين قوات الامن وأتباع طارق الفضلي في اليمن الجنوبي، وتصاعد الأعمال العدائية بين القوات الحكومية والمتمردين الحوثيين في الفترة التي سبقت اندلاع «حرب صعدة السادسة» في شمال اليمن بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠٠٩.
- عدم التقاط التقارير العامة، على أكثر من ترجيح، التقاطاً كافياً درجة العنف المسلح ومداه. فاستناداً إلى إحصاءات الجريمة وغيرها من المصادر الرسمية الأخرى فقد اقتصرت التغطية الإعلامية على ١٠ في المائة تقريباً فقط من جميع الوفيات ذات الصلة بالعنف المسلح في اليمن.

هذا التقرير يستعرض بالإيجاز، بالاعتماد على بحث وتحليل مكثفين، بيئة اليمن السياسية والاقتصادية. ويتفحص جملة من عوامل الخطر الرئيسية التي تصوغ عدم الاستقرار الحالي والمستقبلي، ثم يطرح بايجاز تقييماً لتوافر الأسلحة واستخدامها. وأخيراً، يقدم العدد تصنيفاً يتصل بوضع مفاهيم لمظاهر العنف المسلح والتفاعل بين عوامل الخطر الرئيسية. هذا التصنيف، وإن كان أوّليّاً، يسهّل تحليلاً ذا تنظيم أكبر لديناميات العنف المسلح في اليمن ويحدد فرص المشاركة الاستراتيجية التي تؤدي إلى استراتيجيات لمنع العنف المسلح والحد منه للجهات الفاعلة وشركائها الدوليين على حد سواء.

تأرخة هشاشة الدولة

اليمن بلد متنوع جغرافياً ومتغاير اجتماعياً ويمتاز مجتمعه بالتعقد وتطوره المتسارع. ويعرِّف ما بين ربع السكان اليمنيين ونصفهم أنفسهم بالانتماء القبلي، ويتمركز في معظمهم في مناطق المرتفعات الشمالية حيث تهيمن الاتحادات القبلية الرئيسية الثلاث، حاشد وبكيل ومدحج أضعفهما.٤ وبما أن أغلبية اليمنيين، ربما، ليسوا قبليين فينبغي تفادي التعميمات الاجتماعية والثقافية غير المنضبطة. وإجمالاً يسكن ما يقرب من ثلاثة أرباع (٧١ في المائة) اليمنيين في المناطق الريفية.٥

تأسست جمهورية اليمن، كما هي عليه حالياً، في شهر مايو ١٩٩٠ بعد دمج جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الاشتراكية (اليمن الجنوبي) والجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي). وعجل بعملية التوحيد التي ناقشها الجانبان ودعماها٦، جزئياً، انهيار الدعم الواسع الذي كان يقدمه الاتحاد السوفيتي لدولة الجنوب ذات التوجه الماركسي آنذاك. ومن المهم بمكان النظر إلى هشاشة اليمن المعاصر في سياق تاريخي، بحكم انغماس البلد في ما لا يقل عن خمسة عقود من الاضطرابات.٧

فالحرب الأهلية في اليمن الشمالي (١٩٦٢ – ١٩٧٠) أنهت ألفية من الحكم الثيوقراطي، إذ تعاقب فيها على حكم اليمن أئمة من الشيعة الزيدية، يزعم كل منهم تحدره من أسرة النبي محمد.٨ ثم جاء في أعقابه نموذج الحكم الجمهوري. ففي مرتفعات اليمن الشمالي، فقد قاتل الجمهوريون اليمنيون بدعم مصري وسوفيتي القوات الملكية المدعومة من المملكة العربية السعودية والأردن وايران.٩ ورافق الصراعَ تدفق كبير للأسلحة الحديثة بحيث كان «هنالك بانتهاء الحرب مزيج لا يصدق من الأسلحة لدى الطرفين المتقاتلين في اليمن الشمالي.١٠ وتعرض في الوقت ذاته الحكم الاستعماري البريطاني لليمن الجنوبي الذي تمركز حول عدن العاصمة آنذاك، الذي زاد على ١٣٠ سنة، إلى نهاية مفاجئة في سنة ١٩٦٧. وتلت ذلك معركة داخلية بقصد السيطرة على الجنوب، نجم عنها بزوغ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في سنة ١٩٧٠. ١١

توحد شمال اليمن وجنوبه في شهر مايو ١٩٩٠ وجرت أول انتخابات برلمانية في سنة ١٩٩٣. وحفلت علاقات الدولة الجديدة بجيرانها بالمصاعب، إذ طُرد إبان هذه الفترة أكثر من ٨٠٠ ألف عامل مهاجر يمني من دول الخليج المجاورة، بعد ما امتنع اليمن، بوصفه عضواً في مجلس الأمن (البلد العربي الوحيد)، عن التصويت على عدد من القرارات المتعلقة بالغزو العراقي للكويت، وصوّت ضد القرار الذي يجيز استخدام القوة هناك. وكان من شأن فقدان اليمن مساعدات الحكومات الاقليمية الاقتصادية والتحويلات المالية للمغتربين اليمنيين، زيادة على العزلة الدبلوماسية والتضخم الجامح، أن يلحق أضراراً فادحة بالاقتصاد المحلي.١٢

وتخبط اليمن بعد أشهر من التوتر السياسي المتزايد والمناورات العسكرية، مرة أخرى في سنة ١٩٩٤، داخلاً حرباً أهلية قصيرة ولكن دامية .١٣ لقد اخفقت محاولة انفصال عن الشمال تزعمها زعيما الحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض وعبد الرحمن الجفري في الحصول على دعم واسع النطاق .١٤ وأخمدت القوات العسكرية الشمالية يساندها مقاتلون غير نظاميين، ومن أبرزهم الافغان العرب١٥،

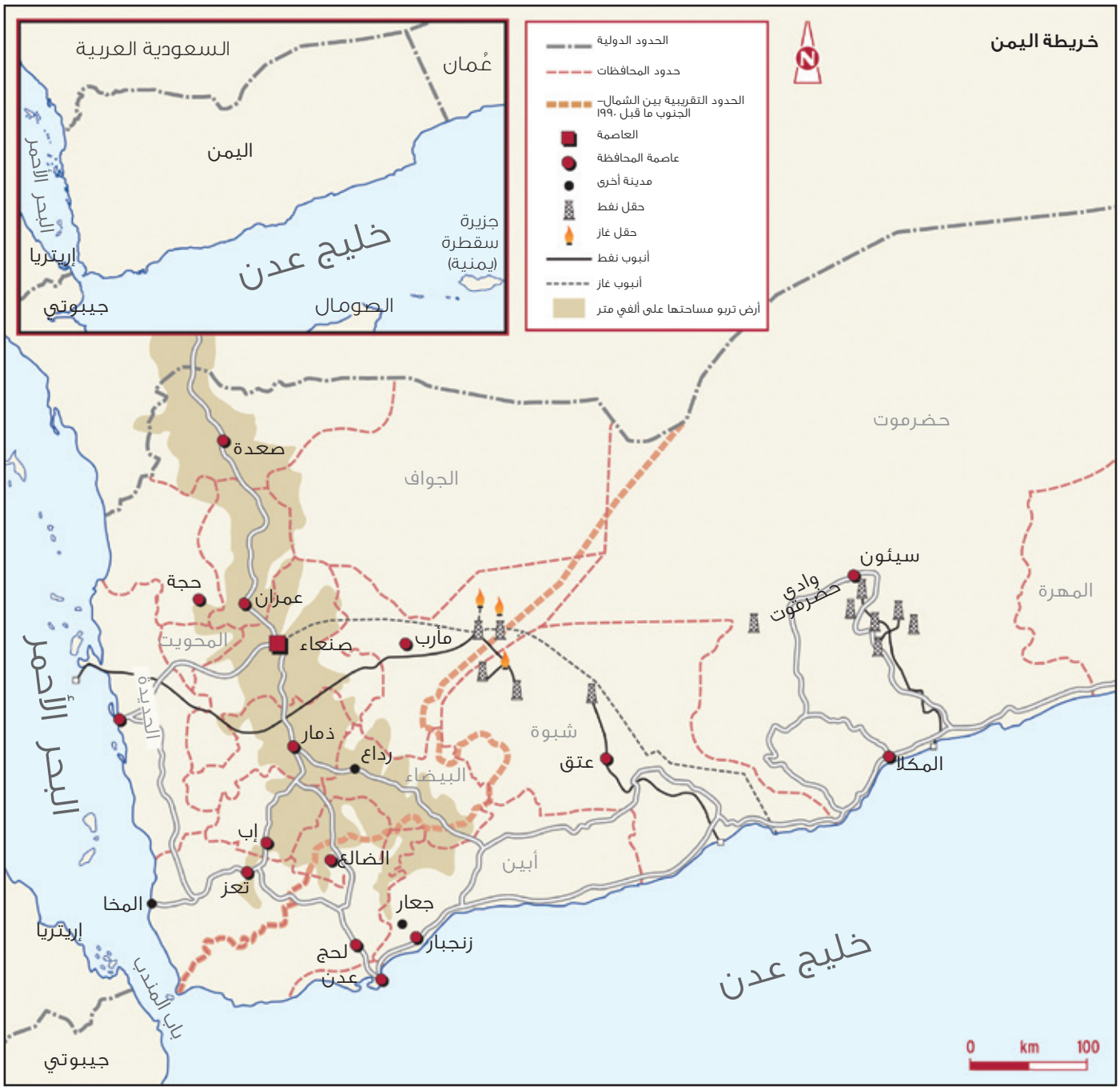

حركة الانفصاليين، ولكن ليس قبل قيام قوات الجنوب العسكرية بإصلاق صواريخ سكود على عاصمة البلد الموحد، صنعاء١٦. وشهدت الحرب الأهلية لسنة ١٩٩٤، بحسب التقارير الإعلامية، تغيراً بارزاً في تفشي أسلحة على مختلف أحجامها بأيد جهات «من غير الدولة» في الظاهر. كما ساهمت في نشوء سوق أسلحة واسع، سهّلها على نحو كبير استيلاء القوات الحكومية وحلفائها من المقاتلين غير النظاميين على أسلحة القوات الجنوبية ١٧.

وعمل الشماليون على توطيد قوتهم العسكرية والسياسية أكثر فأكثر، ولا سيما زعماء القبائل، منذ منتصف التسعينات فصاعداً، من خلال ترسيخ نظام سياسي ينهض على المحسوبية يحيط بالجهاز التنفيذي١٨ ويتصف كل من سيادة القانون والعقد الاجتماعي بضعفهما في اليمن، ولا تقوى الحكومة ومؤسساتها إلا على فرض سيطرة جزئية على البلد١٩. ورغم هذه الخصوصيات يبقى اليمن الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الخليج، برئيس منتخب وبرلمان يضم ٣٠١ مقعد منتخب يترأسه رئيس الوزراء، وبمجلس شورى من ١١١ مقعداً معيناً ومجالس محلية منتخبة.

المخاطر البنيوية للعنف المسلح

تفاوت السلطة والتهميش

أفضى التحول من نظام أساسه القيادة القبلية التقليدية (الشيوخ) إلى آخر سياسي جمهوري ينهض على المحسوبية إلى احتواء العديد من المشايخ الذين استدرجوا بعيداً عن مواطنهم وباتوا أكثر ثراءً بدرجة أكبر من أبناء قبائلهم. وغدا زعماء القبائل في أوساط النخبة رجالَ أعمال تحفزهم المصالح المادية أكثر مما تجتذبهم المكاسب الاجتماعية.٢٠ ومن المتوقع أن تعتري المعايير العرفية، التي أدت ذات مرة دوراً في تنظيم الصراعات في المناطق القبلية، الضعف حتى مع سريان معايير الانتقام والثأر.٢١ لقد عجل التمدن والتحديث المتسارعان بظهور هذه الاتجاهات، لا سيما في ظل هجرة الناس من مواطنهم التقليدية إلى أخرى حضرية تحظى فيها أجهزة الدولة الرسمية بقوة أكبر والمجتمعات باختلاط أوفر فضلاً عن عدم فعالية القانون العرفي فيها نسبياً.٢٢

وخلق نظام المحسوبية، بصورة متزايدة، توزيعاً غير متكافئ لموارد الدولة، كما همّش بشكل فعال مناطق تفتقر في العادة إلى مداخل للوصول إلى السلطة وغير قادرة على استخدام المفاوضة الجماعية التي تحوزها المناطق القبلية القوية، أو وجدت تجاوباً واهناً من لدن الجهاز التنفيذي.٢٣ وما بعث على القلق بصفة خاصة هو عمل عدم حل المظالم ذات الصلة بالتسوية السياسية بين الشمال والجنوب على تفاقم عدم الاستقرار السياسي. فالجنوبيون يزعمون أن الأولوية منحت تلقائياً للمناطق ذات الحضور القبلي القوي في الشمال في ما يتصل بعمالة القطاع العام (في الجيش والخدمة المدنية)، وكذلك في ما يتصل بعائدات الثروة النفطية المستخرجة في الغالب من آبار في الجنوب. وكان ضباط في الجيش الجنوبي ممن احيلوا على التقاعد في أعقاب الحرب الأهلية لسنة ١٩٩٤ أول من شرع في الاحتجاج علناً.٢٤ وأتخذت هذه الاحتجاجات المتواصلة على نحو متزايد منحى تصادمياً منذ سنة ٢٠٠٧، ترافقها دعوات صريحة لانفصال جنوب اليمن تحت لواء الحراك الجنوبي (الحركة الجنوبية وهي في الواقع عبارة عن مجموعة فضفاضة من الأفراد والجماعات ذوات المصالح المتنوعة)٢٥.

التوترات الطائفية

بالإضافة إلى هذا الاضطراب السياسي والعرفي المتنامي، شرعت التصدعات في الظهور بالمواضع التقليدية لمختلف المذاهب الإسلامية في اليمن.٢٦ ومحل التساؤل هنا هو التوازن الدقيق بين المذهب الشيعي الزيدي الذي يتبعه حوالي ٣٥ في المائة من اليمنيين، بمن فيهم الرئيس٢٧، والمذهب السني الذي يغلب عليه اعتدال المدرسة الشافعية.٢٨ وهذان المذهبان تلاقى معاً خلال القرن الماضي، عقيدةً وممارسةً، وتعايشا معاً على العموم بيسر وسهولة.٢٩

وثمة أمران على الأقل هما ما غيّر الديناميات المذهبية. أولاً، ظهور حركات سنية محافظة تدعو إلى أشكال مختلفة من السلفية٣٠ والوهابية السعودية٣١ على مدى العقود الأربعة الماضية. تستمد هذه الحركات دعمها من شخصيات بارزة في الحكومة والجيش اليمنيين، وتقوم السعودية، على وجه الخصوص، برعايتها. ثانياً، استخدام الحكومة اليمنية التناحر الطائفي لأغراض سياسية، ومن ذلك دعمها بين سنتي ١٩٩٥ و٢٠٠١ حركة صحوة الشيعة الزيدية «الشباب المؤمن» بقيادة عائلة الحوثي في صعدة، حيث شكلت على مر التاريخ موقعاً مهماً للقيادة الشيعية الزيدية ولتدريس مذهبهم. وكان غرض الحكومة من ذلك مواجهة النفوذ المتنامي للمؤسسات السلفية والوهابية.٣٢ وأفضت مثل هذه الأفعال والتنافسات، في بعض الحالات، إلى اتهامات بالتدخل بالشأن الديني، واشتباكات بقصد السيطرة على المساجد والمدارس الدينية وتدمير الأضرحة. وكان لتنامي الانشقاق الطائفي دور رئيسي في اندلاع الحرب الأهلية في محافظة صعدة الشمالية، بالإضافة إلى طائفة من العوامل السياسية والتاريخية والقبلية والاقتصادية .٣٣

الحركات الجهادية

اليمن هو موطن لمجموعة من الحركات الجهادية أفلحت بتجنيد مقاتلين للصراع في الشيشان والبوسنة٣٤، والعراق٣٥ وأفغانستان إبان الحقبة السوفيتية. وقد غادر في الحالة الأخيرة ما يقدر بـ٢٧ ألف يمني لشن الجهاد على القوات السوفياتية في الثمانينات٣٦، وبعد ذلك عاد إلى اليمن بعض ٢٩ ألفاً ممن يسمون بـ«الأفغان العرب» (ليسوا يمنيين فقط).٣٧ وأكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الشرعية المتصورة لبعض مثل هذه الأفعال على الأقل في سنة ٢٠٠٩ بقوله « في الماضي، أيدنا، بناء على التعاون الأمريكي، المتطوعين الذين ذهبوا إلى أفغانستان»٣٨. وحذر عالم دين سلفي يمني في الآونة الأخيرة في مقابلة معه قائلاً «إذا أرسلت الولايات المتحدة قواتها إلى اليمن بذريعة محاربة تنظيم القاعدة فسوف ندعو إلى الجهاد»٣٩.

والجماعات الجهادية في اليمن أنواع، وينبغي، بالتالي، ألا ينظر إليها بوصفها كتلة متجانسة تنظيماً ووسيلة، حتى لو كان لها بشكل عام الأهداف الأساسية ذاتها.٤٠ والباعث على قلق العديد من المراقبين بصفة خاصة، اكتساب اليمن أهمية متزايدة بوصفه مركزاً للتنظيمات المرتبطة بتنظيم القاعدة وأعمال الإرهاب منذ مستهل التسعينات٤١. ونمت هذه السمعة إثر تفجير المدمرة كول في عدن سنة ٢٠٠٠ وفرار ٢٣ متشدداً من سجن في صنعاء في سنة ٢٠٠٦. وعملت مجموعات تابعة لتنظيم القاعدة في الآونة الأخيرة على استهداف المنشآت النفطية والسياح وأهداف دبلوماسية غربية. ومن الأمثلة على ذلك: عملية انتحارية في شهر يوليو ٢٠٠٧ أودت بحياة ثمانية من السياح الاسبان ويمنيين اثنين؛ هجوم بالاسلحة النارية في شهر يناير ٢٠٠٨ أودى بحياة سائحين بلجيكيين؛ هجمات بقذائف الهاون طالت دبلوماسيين غربيين في صنعاء في شهري مارس وأبريل ٢٠٠٨؛ هجوم على سفارة الولايات المتحدة في صنعاء في شهر سبتمبر ٢٠٠٨ أسفرعن مقتل ١٨ شخصاً خارج مبنى السفارة؛ وعمليتان انتحاريتان على كوريين جنوبيين في شهر مارس ٢٠٠٩، وهو الهجوم الأول الذي يقتل فيه أربعة سياح.

وفي أوائل سنة ٢٠٠٩ اندمج فرعا تنظيم القاعدة اليمني والسعودي ليكونا تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية٤٢، ووضعت عضوية التنظيم المقدرة بما بين ٢٠٠ و٣٠٠ شخص، نصب أعينها بشكل متزايد على المصالح السعودية، بما في ذلك محاولة اغتيال نائب وزير الداخلية السعودي الأمير محمد بن نايف، في جدة في شهر أغسطس ٢٠٠٩. ٤٤ وفي تصعيد آخر أدعى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مسؤوليته عن محاولة تفجير طائرة مدنية فوق مدينة ديترويت في ديسمبر ٢٠٠٩. ٤٥ وبحسب التقارير فقد نفذت الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة منذ مطلع التسعينات إلى ديسمبر٢٠٠٩، ما لا يقل عن ٦١ هجمة منفصلة في اليمن.٤٦

الموارد والاقتصاد

يتعرض اليمن بشكل حاد لجملة ضغوط بنيوية تتصل بالموارد التي تتطلب اهتماماً وإصلاحاً عاجلين. وبالنظر إلى الاتجاهات الحالية، فمن المحتم أن تنضب الموارد النفطية، التي شكلت في سنة ٢٠٠٥ نسبة ٩٠ في المائة من إيرادات التصدير و٧٠ في المائة من الإيرادات الحكومية، بحلول ٢٠١٨. ٤٧ على حين تمتص مبالغ دعم الوقود وأجور القطاع العام ٥٠ في المائة من انفاق الحكومة.٤٨ وستعمل هذه العوامل، في ظل غياب النمو السريع للإيرادات غير النفطية، على إضعاف الاقتصاد الوطني وكذلك قدرة نظم المحسوبية على تنظيم المجتمع اليمني وإدماج مصالحه المتباينة.٤٩ اليمن ذو تنوع اقتصادي محدود جدا: فقطاعات مثل السياحة توفر إمكانات نمو كبيرة، بيد أن انعدام الأمن الواسع الانتشار وتواصله قوّض ذلك تماماً.٥٠ كما يعاني اليمن من الفقر المزمن٥١: فالدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد ليس أكثر من ٩٥٠ دولاراً امريكياً في

سنة ٢٠٠٨ ٥٢ ونسبة البطالة عالية مقدارها ٣٥ في المائة.٥٣ زد على ذلك ارتفاع نسبة البطالة عند الشباب بحيث بلغت ما لا يقل عن ٣٠ في المائة، وهي بذلك تضاعفت مرتين تقريبا على ما كانت عليه منذ سنة ١٩٩٩. ٥٤

لقد تضرر اليمن شديد التضرر من صدمات أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية في سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨: فقد ارتفعت بالفعل أسعار المواد الغذائية ٦٠ في المائة في هذه الفترة، الأمر الذي ساهم في زيادة الفقر٥٥ واندلاع أعمال الشغب خلفت ما لا يقل عن ١٢ قتيلاً.٥٦ ولعل ما يدعو إلى قلق أكبر سير اليمن سيراً سريعاً صوب أزمة مياه حادة، لقيامه باستغلال احتياطات المياه العذبة، المأخوذة إلى حد كبير من المياه الجوفية، بمعدل يفوق بكثير معدل تجديد التخزين، وهذا الأمر على أشده في المناطق الحضرية الكبرى مثل صنعاء وتعز.٥٧

أما التحديات البنيوية الأخرى التي تحدد الوجهات التي سيتخذها العنف المسلح في المستقبل فهي في غالب الأمر ذات طابع ديموغرافي واجتماعي. فعدد سكان اليمن ينمو بنسبة ٣ في المائة سنوياً، وإذا ما تواصل ذلك فسوف يتضاعف عدد السكان بحلول سنة ٢٠٣٥. اضف إلى ذلك إن أعمار ما يقرب من نصف السكان (٤٥ في المائة) تقلّ عن ١٥ سنة.٥٨ وإذا جمعنا إلى جانب ذلك التحضر السريع وغير المنظم، فإن الضغط السكاني على موارد الأرض سيزداد بينما ترتفع قيمة الأرض سريعاً على نحو متوقع. ونظراً لبؤس نظام تسجيل ملكية الأراضي والبنية التحتية التنظيمية، فإن التوترات بشأن حقوق الملكية وموارد الملكية العامة (لا سيما المياه)، على ما يبدو، في تصاعد عدداً وحدةً.٥٩ وبالفعل ينظر معظم المحللين إلى النزاع على الأرض باعتباره من مسببات العنف المسلح الأكثر شيوعاً في البلد.٦٠

اليمن على مفترق طرق، وبمقدور قيادته إجراء إصلاح سريع وحقيقي بغية دفع البلاد صوب مزيد من الاستقرار؛ وإذا حيل دون فعل كهذا فتعمق الهشاشة سيغدو حتمياً وسيصبح شكل من أشكال الانهيار أمراً ممكناً.٦١ ونظراً لتزامن وجود دلائل تؤذن بوقوع حرب أهلية في مطلع سنة ٢٠١٠ في الشمال وحركة انفصالية سياسية في الجنوب، فضلاً عن تنظيم القاعدة، فإن هنالك دواعي حقيقية للقلق. ووضع اليمن الآن، في أعقاب محاولة نيجيري، مرتبط بتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، تفجير طائرة أمريكية تجارية في شهر ديسمبر ٢٠٠٩، ٦٢ بقوة على جدول أعمال المجتمع الدولي، وخاصة على جدول الإدارة الأمريكية.٦٣ المخاطر البنيوية العديدة المرتبطة بالعنف المسلح وهشاشة الدولة في اليمن تعني أن مطمح أي تدخلات يجب أن يذهب إلى أبعد من النموذج الأمني. وإذا ما عمل على توظيف مثل هذه التدخلات في معزل عن اصلاحات ودعم واسعين، فإن فشلها يكاد يكون مؤكداً.

مدخل المدنيين للحصول على السلاح

يستشهد باليمن على نطاق واسع باعتباره واحداً من أكثر المجتمعات المسلحة بكثافة – من حيث نصيب الفرد – عالمياً. وعلى الرغم من الشكوك التي تطال عدد قطع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قيد التداول (في الواقع غير قابل للتصديق الى حد بعيد) المقدر بـ٥٠ – ٦٠ مليوناً، إلا أن التقديرات الأكثر واقعية تشير إلى رقم بحدود ١٠ ملايين أو أقل من الأسلحة الصغيرة لبلد يبلغ عدد سكانه ٢٣ مليون نسمة – أو بمعدل قطعة سلاح تقريباً لكل شخصين مدنيين .٦٤ ووجد مسح وطني حديث عن ملكية الأسلحة الصغيرة في اليمن أن٦١ في المائة من المجيبين قالوا بحيازة أسرهم لقطعة سلاح.٦٥ ووصف رشاد العليمي نائب

صورة: بنادق مفروزة عند نقطة تفتيش على الطريق بين لحج وعدن. شباط/فبراير ٢٠٠٩. ©هيلز غافن

رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع ووزير الداخلية السابق، انتشار الأسلحة باعتباره واحداً من «التحديات الأمنية» الأربعة التي تواجه اليمن، أما التحديات الثلاثة الأخرى فهي التهديدات الإرهابية وحماية الحدود و»ضعف الولاء للدولة»٦٦. وغالباً ما يستشهد بتوافر الأسلحة لاتصاله اتصالاً متيناً بالتصاعد السريع للعنف المسلح في اليمن.٦٧

قانون ترخيص الأسلحة

الصك الحقوقي الرئيسي المنظم لحيازة وحمل الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات والاتجار بها هو القانون رقم ٤٠ لسنة١٩٩٢ المعنون: تنظيم حمل وحيازة الأسلحة النارية وذخائرها والاتجار بها»، الصادر في سنة ١٩٩٤، إذ فصّل عقوبات كل انتهاك قانوني٦٨. وارست المادة ٩ حق حيازة الأسلحة النارية (البنادق والبنادق الآلية والمسدسات وبنادق الصيد) بغرض «الدفاع المشروع عن النفس».

أما حمل السلاح – أي حيازته – في المدن فتنظمه المادة (١٠)، إذ طرحت سلطة الترخيص لجميع سكان المدن ما خلا قائمة باستثناءات معينة٦٩. ويسمح لحاملي الرخص، الذين يجب ألا تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، بحمل سلاح واحد مرخص فقط في كل مرة (المادة ١٤). والتراخيص، التي تكلف وفق المادة (٥٣) ٥٠ ريالاً (٢٥،٠ دولار أمريكي) ٧٠، إنما هي صالحة لـ»ثلاث سنوات قابلة للتجديد» (المادة ١٧). والأهم من ذلك انعدام وصف أي ضوابط تتصل بالمناطق الريفية٧١. كما ينعدم ايراد عدد الأسلحة التي يمكن حيازتها (في مقابل الحمل)، رغم أن المادة (١٣) تنص على أنه «لا يمكن تسليم سلاح مرخص إلى شخص آخر قبل حصول الطرف الأخير على ترخيص لهذا الغرض». وما هو ذو دلالة هنا العمل على الغاء جميع التراخيص الموجودة، باعتبار ذلك جزءاً من حملة إنفاذ حيازة الأسلحة التي أطلقت في سنة ٢٠٠٧ (انظر «إنفاذ» ادناه) وأدخلت شروط إضافية على التراخيص الجديدة (التي يقتصر إصدارها على وزارة الداخلية فقط)، على سبيل المثال حظر حمل البنادق– وبالأخص ايه كيه – ٤٧ – في المناطق الحضرية باستثناء حالات قليلة جداً ٧٢. كما ينص القانون على وجوب تنظيم عمل تجار التجزئة للأسلحة والذخائر وإصلاحها من خلال سلطة ترخيص. ويشمل هذا شرط الحفاظ على سجلات الموجودات والمبيعات، بما في ذلك تسجيل اسم المشتري ورقم بطاقة الهوية الشخصية وتاريخ إصدارها وعدد المواد المباعة إلى المشتري. وأخيرا، ينظم القانون كذلك المرافقين المسلحين (أي الحراس الشخصيين) من خلال سلطة الترخيص، إذ يسمح بحد أقصى مقداره خمسة أو سبعة أو عشرة مرافقين تبعاً لموقع وأهمية المسؤول الذي يحتاج حماية (المواد ٢١ – ٢٣ من القرار الجمهوري رقم ١ لسنة ١٩٩٤)٧٣.

إن تطبيق هذه القوانين ليس على سوية واحدة، فعلى سبيل المثال وصف ترخيص الشرطة للأسلحة النارية في عدن بوصفه «خطة خاصة»٧٤. وتضم التدخلات الخاصة حظر حمل جميع الأسلحة في الأماكن العامة واقتصار حملها على الشرطة والجنود أثناء تأديتهم واجبهم؛ ترخيص حيازة جميع الأسلحة والذخائر؛ تحديد كمية الأسلحة لدى أطراف فاعلة معينة (مثل البنوك ومحلات المجوهرات والمسئوولين الحكوميين)؛ تسجيل بصمات صاحب الترخيص وتفاصيل السلاح الناري والرصاصة التي اطلقت للاختبار واشتراط الحصول على «شهادة حسن السلوك» من دائرة الشرطة أو السلطة المحلية.

التراخيص صالحة لسنة واحدة فقط والبيانات كافة تُخزن الكترونياً، ومثلما قال مدير الشرطة فـ»الإتجار بالأسلحة في عدن محظور»٧٥.

تجارة البنادق والمعاييرالاجتماعية

قبل الشروع في آخر حملة للحد من الأسلحة، انطلقت في سنة ٢٠٠٧، كانت الأسلحة تباع علناً في اليمن في ما لا يقل عن ١٨ سوقاً للسلاح وكان هنالك ما يقرب من ٣٠٠ تاجر تجزئة إجمالاً٧٦. حيازة الأسلحة الصغيرة وحملها في اليمن يقتصران إلى حد كبير على الشباب والبالغين من الذكور٧٧. فالسلاح يقترن، اجتماعياً، اقتراناً وثيقاً بالهوية القبلية الذكورية وهو ينتشر بكثرة في المناطق القبلية بريف المرتفعات الشمالية٧٨، حيث أن حمل بندقية ايه كيه– ٤٧ فيها علناً من قبل الذكورفي أعمار منتصف المراهقة أمر شائع٧٩. أما المسدسات اليدوية والبنادق وأنواع أخرى من الأسلحة النارية فلا ترى محمولة إلا في القليل. وبالمثل، يحمل في العادة الذكور من شباب ورجال المناطق القبلية (بما في ذلك العاصمة صنعاء)، الجنبية، وهي خنجر معقوف معلق بحزام عريض ومطرز، وغرض ذلك رمزي إلى حد كبير٨٠.

ويحوز المدنيون في كثير من الأحيان أسلحةً من عيارات أكبر، ومنها أسلحة آلية بعيارات كبيرة (عيار ٥٠،٠ فما فوق) وقذائف صاروخية ومدافع هاون ومدافع مضادة للطائرات، وإن تظل أعدادها مجهولة. وفي الواقع هنالك قبائل في اليمن بمنافذ للحصول على العتاد العسكري المعقد، بما في ذلك صواريخ أرض/جو، بل حتى دبابات في حالات نادرة٨١. فلدى جماعة الحوثي المتمردة، التي تتخذ من محافظة صعدة الشمالية مقراً لها، ما يكفي من منفذ منتظم للأسلحة بحيث يحافظ على استمرار صراع دوري مع الحكومة اليمنية (ومؤخراً المملكة العربية السعودية) منذ سنة ٢٠٠٤. وشهد اندلاع القتال في شهر غسطس ٢٠٠٩ بداية ما يسمى «حرب صعدة السادسة». ليس يعرف عدد قتلى هذه الحرب ولا جرحاها مع أن معظم التقديرات تشير الى ان آلافاً كثاراً صرعوا في كل من الجولات الأخيرة من القتال٨٢، وشرد داخلياً أكثر من ١٧٥ ألف شخص بسبب «الحرب السادسة» بدءاً من أواخر سنة ٢٠٠٩. ٨٣

الإنفاذ

تفاوت تنفيذ وإنفاذ قانون سنة ١٩٩٢ ومواده بشكل كبير على مر الزمن. ففي صنعاء، على سبيل المثال، نفذت حملات عامة لمنع حمل الأسلحة على الأقل في سنوات ١٩٩٨ و١٩٩٩ (مرتين) و ٢٠٠٢، ومن سنة ٢٠٠٧ حتى الوقت الحاضر (أوائل ٢٠١٠)٨٤. ويقال إن الحملة الأخيرة أحدثت على وجه الخصوص تغيرات سريعة في أنماط حمل الأسلحة في المناطق الحضرية: فقد كان من الطبيعي رؤية المدنيين في سنة ٢٠٠٦ وهم يحملون الأسلحة النارية في الأماكن العامة، لكن هذه الممارسة استئصلت بحلول أواخر سنة٢٠٠٧ بالكامل تقريبا.٨٥

وبحسب الروايات المتناقلة على الأقل فقد أحدث حظر حمل السلاح تأثيراً إيجابياً على المستويات الموثقة للعنف المسلح وتصورات السكان للحالة الأمنية.٨٦ مع ذلك فما برح الكثير من المدنيين يحتفظون بمخزوناتهم الشخصية في منازلهم الخاصة وفي عرباتهم بدرجة أقل.٨٧ وأسباب مواصلة احيازة السلاح مختلفة، رغم أن العديد من المجيبين تحدثوا عن مشاعر عالقة بانعدام الأمن والحاجة إلى الدفاع عن النفس.٨٨

وبوجه أعم، نفذت الحكومة حملة على باعة الأسلحة (التجزئة والجملة على حد سواء) في أعقاب اندلاع القتال في صعدة

في شهرأغسطس ٢٠٠٩، بما في ذلك نشر «قائمة سوداء» باسماء تجار الأسلحة واعتراض العديد، كما أفاد الإعلام، من شحنات الأسلحة غير المشروعة.٨٩ وأوصدت معظم أسواق السلاح ومحلات تجارة التجزئة في البلاد، أما المتبقي منها فكان يخضع لحملات انفاذ متواصلة هدفت، على ما يظهر، إلى الحد من أعمالها في بيع الأسلحة الصغيرة والذخائر للأفراد.٩٠، ٩١.

كما توجد نقاط تفتيش أمنية في جميع طرق جميع أنحاء اليمن، بما في ذلك جميع الطرق تقريباً المؤدية الى المناطق الحضرية. وكلفت هذه الحواجز، من بين أمور أخرى، منعَ حمل الأسلحة غير المرخصة (ما خلا الجنبية) في المدن والبلدات. وباتت نقاط التفتيش في كثير من الأحوال مثل حجرات ايداع تودع فيها الأسلحة مؤقتاً عند الوصول إلى حدود المدينة مقابل تسلم وصل بذلك، لتلتقط عند الخروج منها.٩٢ كما تقام داخل المدن مثل صنعاء نقاط تفتيش مؤقتة بصورة دورية في الشوارع، لفحص العربات بحثا عن أسلحة غير مرخصة وأفراد مطلوبين.

استعراض وسائل الاعلام لأنماط العنف المسلح

بغرض استكشاف أنماط العنف المسلح في اليمن واتجاهاته، جرى استعراض ارشيف وسائل الاعلام على مدى الأشهر الـ١٢ المحصورة بين شهري سبتمبر ٢٠٠٨ وأغسطس ٢٠٠٩. وحوى الاستعراض رصداً روتينياً (باللغة الإنجليزية في غالب الحال) للتقارير الاخبارية المحلية والدولية عن اليمن٩٣. وحُدد ١٩٩ حادثاً فردياً استخدم فيها العنف المسلح وورد ذكرها في ٢٦٤ مقالة اجمالاً.٩٤ وجرى ترميز هذه التقارير وتحليلها من أجل معرفة معدل الوفيات والاعتلال والبيانات العرضية مثل الموقع والتاريخ ونوع العنف. وحوت الحوادث الـ١٩٩ الفردية ٧٢٨ حالة وفاة مقصودة و١٢ حالة وفاة غير مقصودة و٧٣٤ اصابة جروح ناجمة عن العنف .٩٥ وكانت الشرطة أو قوات الأمن قد اشتركت، كما أفيد، بهذه الصفة أو تلك، في ٩٣ (٤٧ في المائة) من جميع الحوادث المبلغ عنها.

ولا بد من القيام ببحث أرشيفي وثانوي من ذات الطبيعة مع الاقرار الواضح بمحدوديته، لوجود كثير من القيود المفروضة على تقارير وسائل الاعلام، ولا سيما تلك المتعلقة بالتطورات السياسية في الجنوب (بالأخص منذ أوائل ٢٠٠٩)، وكذلك الحرب في صعدة في الشمال٩٦. لقد وُصف الإعلام اليمني بأنه «غير حر» في مسح فريدوم هاوس للإعلام في سنة ٢٠٠٩، وحل اليمن في المرتبة ١٧٢ من أصل ١٩٥ بلدا في حرية الإعلام٩٧. وينبغي، علاوة على ذلك، التعامل بحذر مع الإحصاءات الرسمية المنشورة إعلامياً، إذ تقوم الحكومة وقوات المتمردين، في واقع الأمر وعلى الدوام، بالتلاعب بأعداد الضحايا التي يتكبدها كل طرف٩٨.

كما أن هناك تحديات منهجية خطيرة في تأويل النتائج المستنبطة من تقارير وسائل الإعلام عن الحوادث. فالتغطية الجغرافية، على سبيل المثال، للتقارير الاخبارية غالباً ما تنحصر بالمناطق الحضرية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى القراء والتحديات السياسية واللوجستية المتصلة بتقديم تقارير من مناطق تقع خارج سيطرة الدولة أو تشهد صراعاً جارياً٩٩. وبالمثل فإن اللغة التي يستخدمها الصحفيون لوصف العنف المسلح قد لا تتفق تماما مع النماذج الرسمية، مما يقتضي قراءة ما بين السطور. وثمة أنواع معينة من العنف المسلح قد تكون أكثر تمثيلاً في الإعلام من غيرها، فالحوادث النادرة الوقوع والبارزة نسبياً مثل «الهجمات» الإرهابية وخطف الأجانب. كما أنه يجري الإبلاغ عن الوفيات الناجمة عن الاحتجاجات السياسية في جنوب اليمن بشكل جيد عادةً لوقوعها في المناطق التي يمكن التحقق منها بشكل مستقل. وهذه هي ليست الحالة مع الكثير من المنازعات على الأراضي والأملاك أو الوفيات الناجمة عن الحرب الأهلية في الشمال.

وعموماً يمكن وضع العنف المسلح على خط ممتد من نقطة المنازعات الشخصية المتفردة إلى عمل جماعي واسع النطاق. والعنف المسلح في اليمن، كما في مكان آخر، لا يمكن تصنيفه ضمن فئات محكمة، ومن النادر ما تعرف دوافعه بسهولة. بيد أنه من الممكن تطوير تصنيف لأشكال محددة من العنف المسلح وتسليط الضوء على الطريقة التي تتداخل في ما بينها ويعزز بعضها بعضاً.

ومن المهم التأكيد على أن أي إطار أو تصنيف مفاهيمي، بما في ذلك التصنيف المقدم في هذا العدد، هو بالضرورة أداة ارشادية الطابع، وسوف يخفي حتماً حقائق اجتماعية معقدة، فهو يفتقر، من الناحية الدنيا، إلى القوة التعليلية الزمنية – أيْ النزاعات الشخصية التي تتفاقم إلى أعمال عنف جماعي وعنف سياسي في نهاية المطاف. كما أن هذا التصنيف قد يفشل في التقاط الطريقة التي تتخطى فيها حوادث محددة دوافع كثيرة مرتبطة بالعنف المسلح كلياً ويمكن التوسط فيها ثقافياً.

مع ذلك فقد جرت كثير من المحاولات لتصنيف أشكال مختلفة من العنف المسلح من أجل تحقيق فهم أفضل للمخاطر المرتبطة به وبالتالي استنباط آفاق أفضل للتدخل. فقد أخذ، على سبيل المثال، عدد متزايد من العلماء والممارسين في التمييز بين العنف المسلح الحادث في مناطق «الصراع» – الذي تميل دوافعه إلى أن يكون مزيجاً من المظالم والضرورات الاقتصادية ومداه جماعي – ومناطق «غير الصراع» في الظاهر، إذ يشترك العنف المسلح أيضاً بذات الدوافع المماثلة وإن كانت بين الأفراد.١٠٠ ومثل هذا التصنيف الثنائي، في اليمن، لا يغور بالباحث عميقاً، ليس أقله إذا أخذنا في الاعتبار الصراع الاجتماعي المزمن الذي قد يمتد في الحالات الفردية إلى عقودا١٠١. وعلى الرغم من هذه القيود فقد طور تصنيف (توبولجي) مطروح في الجدول رقم ١. وسيجري تفحص دوافع وديناميات جميع اشكال العنف المسلح بتفصيل أوفر في المطبوعات القادمة لتقييم العنف المسلح في اليمن.

ومن الممكن، بعد تطبيق هذا التصنيف على حوادث العنف الواردة في الإعلام من سبتمبر ٢٠٠٨ إلى أغسطس ٢٠٠٩، القيام بتفحص اختباري للمعدل النسبي لوقوع أنواع العنف المختلفة، والعلاقات بين هذه الأنواع وتوزيعها ونتائجها. ومثلما أشير أعلاه فمن المهم التأكيد على أن الحوادث المدرجة في الجدول الزمني المأخوذة من تقارير وسائل الإعلام لم تلتقط إلا جزءاً ضئيلاً، ربما نحو ١٠ في المائة، من مجمل العبء الذي يمثله العنف المسلح في اليمن١٠٢. لكنها مع ذلك مفيدة لتوضيح الاتجاهات والأنماط.

جدول رقم ٢ يبين أن العنف السياسي هو النوع الغالب من العنف المسلح في اليمن في سنة ٢٠٠٩، بـ٩٥ حادثاً أنطوت على ٤٧٥ قتيلاً و٥١٨ جريحاً. وكان الصراع الاجتماعي الثاني من حيث الشيوع في التقارير الإعلامية، ولا سيما على صعيد أعداد القتلى

(من الناحيتين المطلقة وكل حادث)، يليه العنف الإجرامي. وهذا يتناسب مع الشعور العام المتمثل بأن معدل الجريمة في اليمن منخفض نسبياً مثلما هو مبين في الاحصاءات الرسمية لوقوع الجرائم١٠٣.

جدول رقم ٣ يدرس بايجاز توزيع جميع أنواع الحوادث العنيفة حسب الموقع الجغرافي (المحافظة) ونوع العنف المسلح المستخدم. ومن أكثر الأنماط وضوحاً تلك المتصلة بالعنف السياسي، مع تركز الحوادث في منطقة صعدة، حيث عرفت الحرب بين القوات الحكومية والمتمردين الحوثيين احتداماً دورياً منذ سنة ٢٠٠٤. كما أن العنف السياسي شائع في لحج (والمناطق المجاورة لها، بما في ذلك عدن والضالع)، حيث يقترن كثير من أعمال العنف التي وقعت بحركة الانفصال الجنوبية. وأخيرا، اندلاع العنف السياسي في أبين، وهي بقعة أخرى تواصل فيها انعدام الأمن نتيجة الصراع الناشب بين القوات الحكومية والجماعات الجهادية، بما في ذلك ميليشيا طارق الفضلي، وهو مجاهد مخضرم شارك في الصراع الأفغاني – السوفياتي وشخصية بارزة في الحركة الانفصالية الجنوبية١٠٤. وعلى الرغم من تنوع القضايا الأساسية، إلا يمكن رؤية تصاعد واضح بلغ ذروته في اندلاع الجولة السادسة من القتال في صعدة في شهر أغسطس ٢٠٠٩ (انظر شكل رقم ١)

جدول رقم ١ **تصنيف أنواع العنف المسلح في اليمن**

النوع	التعريف	أمثلة
العنف السياسي	عنف مسلح يرتبط بنيل السلطة السياسية وإدارتها، بما في ذلك العمليات الانتخابية وسياسات الحكومة	الحرب الأهلية تمركزت في محافظة صعدة. اشتباكات في سياق الاحتجاجات السياسية في جنوب اليمن، بما في ذلك الدعوة للانفصال احتجاجات متعلقة بالانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر عقدها في سنة ٢٠٠٩ هجمات ارهابية لتنظيم القاعدة واشتباكات مع قوات الأمن
العنف الاجتماعي	عنف مسلح بين جماعات من غير الدول، تستمر في كثير من الأحيان أكثر من مدة زمنية معينة، ولا سيما في سياق القواعد المتعلقة بالمسؤولية الجماعية والانتقام للدم	نزاعات حول ملكية الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه، أو منفذ للوصول إليها، ومنها النزاعات الحدودية * اشتباكات دينية، مثلاً تلك المتعلقة بالممارسات الدينية أو السيطرة على المؤسسات الدينية مثل المساجد والمدارس الدينية
عنف قائم على الفدية	الامساك بالناس والسلع أو البنية الأساسية بوصفه شيئاً ملازماً للمطالب المادية	عمليات خطف وقطع الطرق والاستيلاء على المركبات، للمطالبة عادة بالخدمات والوظائف وإطلاق سراح السجناء والعدالة ودفع التعويضات
العنف الإجرامي**	جميع الأشكال الأخرى من السلب بدوافع اقتصادية والجشع (أي جميع ما لم يدرج في التعاريف الأخرى المقدمة هنا)	جرائم القتل والاعتداءات في سياق المنازعات بين الأفراد؛ يشتمل على العديد من عمليات القتل الانتقامية، ومنها الحالات التي يقترن فيها العنف بالأمراض العقلية، مثال على ذلك الحالات الدورية لاطلاق نار لقتل عديد من الناس في أماكن مثل المساجد والمنازل. الابتزاز الحمائي، ذلك الذي يستهدف بشكل خاص الصناعات الاستخراجية؛ وهو يتميزعموما عن الفدية المحددة أعلاه لانطوائه على حوادث عنف مباشر، مثل اطلاق النار على المنشآت سطو مسلح (نادر) القرصنة ومكافحة عمليات القرصنة
العنف المنزلي	عنف بين الزوجين أو فردين متعاشرين، بما في ذلك العنف ضد الأطفال	موضوع محرم (تابو)، لكن الحالات المبلغ عنها شملت قتل النساء لأزواجهن إثر اساءة معاملة؛ يشمل اساءة معاملة الأطفال وعنف دفاعاً عن "الشرف"
عنف غير مقصود	وفيات وجروح غير مقصودة	تشمل سوء استخدام الأسلحة من قبل أصحابها أو غيرهم؛ حوادث تدخل فيها أسلحة أخرى مثل القنابل اليدوية التي يجدها الأطفال ويلعبون بها؛ حوادث تتصل بالألغام الأرضية وغيرها من العبوات غير المنفجرة

ملاحظات:

* سيتم تناول النزاع على الأرض والمياه بتفصيل أكبر في العدد القادم من تقييم العنف المسلح في اليمن رقم ٢.

** نظرا لنقاط الضعف في النظام القضائي اليمني وغلبة الصراعات المسلحة الناجمة عن النزاعات المدنية، يصعب بمكان تمييز العنف» الإجرامي».

جدول رقم ٢ **حالات وفاة واصابات جروح مرتبطة بالعنف المسلح بحسب النوع، سبتمبر ٢٠٠٨ – أغسطس ٢٠٠٩**

النوع	عدد الحوادث	عدد القتلى		عدد الجرحى	
		العدد	المعدل	العدد	المعدل
العنف السياسي	٩٥	٤٧٥	٥,٠	٥١٨	٥,٥
العنف الاجتماعي	٢٦	١٦٩	٦,٥	١٥٤	٥,٩
عنف يتصل بالفدية	١٧	١	٠,١	٠	٠
العنف الإجرامي	٢٧	٥٥	٢,٠	٣٣	١٢
العنف المنزلي	٠	٠	٠	٠	٠
عنف غير مقصود	٧	١٢	١,٧	١١	١,٦
غامض*	٢٧	٢٨	١,٠	١٨	٠,٧
المجموع	**١٩٩**	**٧٤٠**	**٣,٧**	**٧٣٤**	**٣,٧**

*معلومات غير كافية بحيث لا يمكن تحديد نوع العنف المستخدم في الحادث بشكل معقول.

جدول رقم ٣ **حوادث العنف المسلح حسب النوع والموقع (محافظة)، سبتمبر ٢٠٠٨ – أغسطس ٢٠٠٩** *

المحافظة	غامض	العنف الإجرامي	العنف السياسي	العنف المتصل بالفدية	العنف الاجتماعي	عنف غير مقصود	المجموع
أبين	٣	١	١١	١		١	١٧
عدن	٢	١	٦		١		١٠
البيضاء	١	١			١	١	٤
الضالع	٢	٣	٥		١		١١
الحديدة	١	٢			٢	٢	٧
الجوف		١	٢		٣		٦
المهرة		١					١
المحويت	٢					١	١
عمران	٢	٢	٦	١	٧		١٨
ذمار	٢			١	١		٤
حضرموت		١	٤	١	١		٧
حجة		٢					٢
إب					٣	١	٤
لحج		١	٢١				٢٢
مأرب	٣		٢	٢	١		٨
ريمة					١		١
صعدة	٤		٣١	٣	١		٣٩
صنعاء**	٥	٥	٦	٦	٣	١	٢٦
البحر		٥					٥
شبوة	٢	١		٢			٥
تعز			١				١
المجموع	**٢٧**	**٢٧**	**٩٥**	**١٧**	**٢٦**	**٧**	**١٩٩**

* استثني «العنف المنزلي» من هذا الجدول لعدم الوقوع على حادثة من هذا النوع خلال هذه الفترة.

** على الرغم من كونهما منفصلين إدارياً، فقد جمع بين بلدية صنعاء ومحافظة صنعاء في هذا التحليل.

شكل رقم ١ **حوادث العنف السياسي في اليمن، سبتمبر ٢٠٠٨ – أغسطس ٢٠٠٩**

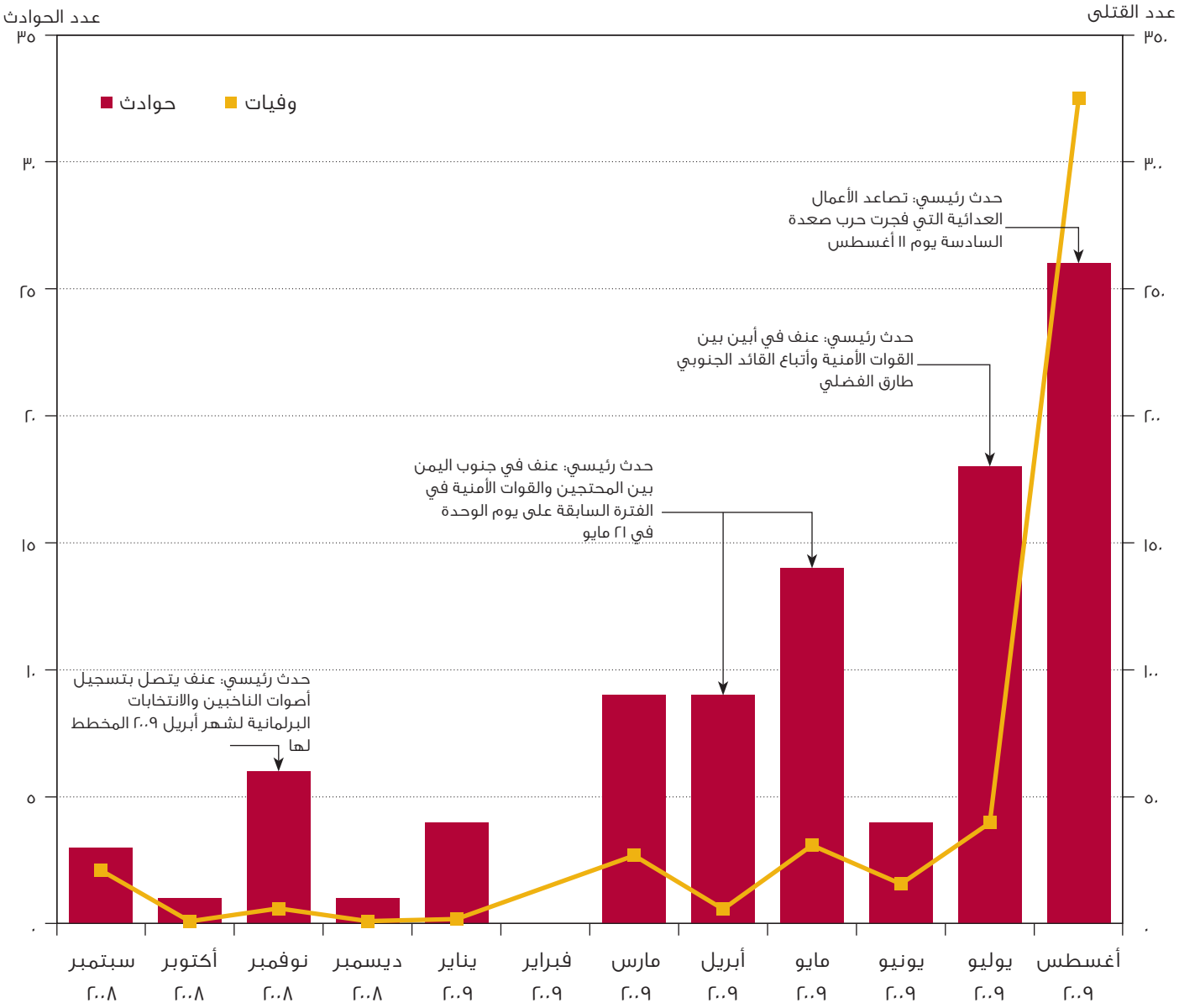

المصدر: الجدول الزمني الذي وضعه تقييم العنف المسلح في اليمن لتقارير وسائل الاعلام

تأملات

تسجيل حالات العنف المسلح شيء حسن بيد أن تفسير البيانات ليس بذات البساطة. فالمعلومات عن دوافع ومحركات العنف المسلح والنزاع المسلح الواسع النطاق جزئية الطابع في كثير من الأحيان. فمحددات العنف كثيراً ما تكون معقدة وديناميكة ومتموضعة في السياق الثقافي والتاريخي بحيث لا تنصاع بيسر وسهولة لتفسير سريع أو سهل. كما أن الوضع السياسي والأمني السائد في اليمن يجبر الباحثين على الاعتماد بكثافة على مصادر ثانوية بدلاً من جمع البيانات الأولية، فلذلك فإن التحقق من المزاعم أمر يبعث على التحدي.

كما أنه من المهم ملاحظة بأن للعبارتين «العنف» و» الصراع» حساسية سياسية وثقافية، الأمر الذي يجعل من البحث في هذه المواضيع شائكاً جداً في أحسن الظروف. أمر هذه الحساسية مفهوم، نظراً إلى أن العنف في اليمن، مثلما هو الحال في أماكن آخرى، يشكل تحدياً لشرعية الدولة واحتكارها للقوة. فاستمرار العنف المسلح ينم عن أمور أكثر جوهرية تقترن بالتوزيع (المتفاوت) للموارد؛ (ضعف) سيادة القانون؛ (محدودية) التنظيم الاجتماعي، التمثيل، والحوكمة المحلية. ولا شك أن للأخطار، التي تفرزها الطبيعة المسلحة للمجتمع اليمني والتي هي بدورها حصيلة عوامل اجتماعية وثقافية، أهميتها الشديدة. وبما أن اليمن هو في الواقع دولة جديدة نسبياً، فيجب ألا نندهش من بروز توترات حقيقية في العلاقات بين الأفراد والمجتمعات المحلية والدولة. فقد شهدت الأرض التي تسمى الآن جمهورية اليمن خمسة عقود من حكم الإمامة الثيوقراطي والحكم الاستعماري وثورات والاشتراكية الماركسية – اللينينية، والنظام الجمهوري، والوحدة. وعملت جميع هذه التجارب على تغشية كشكول من العلاقات الاجتماعية القديمة بمختلف ظلالها القبلية والهوية الدينية، تتخللها المنافسات الجيوسياسية التي تمارس إما مباشرة أو من خلال وكلاء. كما ينبغي استذكار بأن شكلي الكسب والسلب للإجرام المسلح – السرقة والسطو – يتسمان بغيابهما الواضح نسبياً. ومع ذلك فمن المهم بمكان الأعتراف بعدم معرفة الإ القليل عن العنف في المجال الداخلي بحكم المحرمات الاجتماعية القوية.

هذا العدد عمل على فرز طبقات كثيرة من العنف المسلح في اليمن وأدخلها في سياق أوسع. ومن المتوقع أن يقوم العرض التقديمي القائم على دليل متوازن يمكن أن يفيد مناقشات السياسات المتعلقة بمنع العنف المسلح والحد منه، والتخطيط التنموي المراعي لحالة الصراع والعنف المسلح، ودعم القدرات المناسبة من قبل كل من الجهات اليمنية والدولية الفاعلة. كما يحذّر العدد من ردود مفرطة مستمدة من الإنفاذ على العنف المسلح مُتخذة في معزل عن اصلاحات تعالج مخاطر بنيوية واسعة. ويدعو إلى خوض نقاش واسع في مخاطر العنف المسلح وأعراضه في اليمن، إذا أخذت في الاعتبار الضغوط المتزايدة على الموارد مثل الأراضي والمياه والاقتصاد الوطني، الأمر الذي ينبئ بأن الوضع قد يسوء أكثر مما هو عليه قبل أن يتحسن.

الهوامش

هذا العدد يستند إلى البحوث التي قام بها غافن هيلز، وهو باحث بريطاني مستقل. لديه خلفية علمية في علم الجريمة، ولا سيما في مجالات العنف المسلح، والمخدرات غير المشروعة، والخفارة في المملكة المتحدة. عاش هيلز في صنعاء منذ نوفمبر ٢٠٠٧. وعمل اميل ليبرون وروبرت موغا على تقديم الدعم التحريري والفني.

١. انخرطت القوات العسكرية العربية السعودية في الحرب في صعدة في اوائل نوفمبر٢٠٠٩ (الجزيرة.نت، ٢٠٠٩)، على حين كانت كل من الولايات المتحدة (نيويورك تايمز، ٢٠٠٩) والمملكة المتحدة (بي بي سي، ٢٠١٠) تشتركان في دعم تطوير قدرة اليمن على مكافحة الارهاب.

٢. عن هشاشة الدولة في اليمن راجع على سبيل المثال، هيل (٢٠٠٨)، بيرنين (٢٠٠٩)، وبوسك (٢٠٠٩a).

٣. تقييم العنف المسلح في اليمن يود أن يعرب عن شكره لما حظي به من دعم ومساعدة من جانب الدكتور علي حامد العولقي من أكاديمية الشرطة صنعاء التابعة لوزارة الداخلية.

٤. في الواقع إن نسبة اليمنيين الذين هم اعضاء في القبائل ويعرفون أنفسهم بأنهم كذلك بشكل فعال تتراوح بين٢٥ في المائة (تشودلير، ٢٠٠٦، ص ١٣٦) إلى ٣٥–٤٠ في المائة (مقابلة أجراها المؤلف، صنعاء، نوفمبر٢٠٠٨). في اليمن الجنوبي السابق الأول كان الحكم البريطاني ومن ثم الاشتراكي إذ غيرا بشكل ملحوظ حضور ونفوذ العشائرية والقبلية، وإن انقلب الأمر بعد الوحدة (مايو ١٩٩٠)، تبعاً لدريش (٢٠٠٠، ص١٩٧). يشار الى ان عملية «إعادة القبلنة» أمر لم تشجعه الدولة (بوصفه طريقة للحكم) وإنما ارتبط أيضاً بتزايد الصراع لأن القبائل التي ظهرت من جديد تحتاج أن»تعلن عن ظهورها بطريقة عنيفة» (مقابلة الكاتب مع متخصص يمني بالحد من الصراع، صنعاء، نوفمبر ٢٠٠٨)

٥. الجهاز المركزي للاحصاء (٢٠٠٩)

٦. فيليبس (٢٠٠٨، ص٤٦).

٧. للحصول على لمحة شاملة عن تاريخ اليمن من سنة ١٩٠٠، انظر دريش (٢٠٠٠). وعن فترة ما بعد سنة ١٩٩٠ راجع ويتاكر(٢٠٠٩). وعن أهمية العلاقة النامية بين الدولة والقبائل في اليمن انظر منيع (١٩٩٦).

٨. يهيمن مذهبان إسلاميان على اليمن تقاربا كثيراً في العقود الأخيرة: التشيع الزيدي والشافعي السني، إذ يتبع الأول حوالي ٣٥ في المائة من السكان (بونيفيه، ٢٠٠٩a). والزيدية تختلف عن المذهب الجعفري (الاثنا عشرية) المهيمن في إيران والعراق، في «إطار الفقه والمرجعيات» (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠٠٩، ص٧).

٩. تتسم دوافع الأطراف الخارجية المختلفة بالتنوع. ففي حالة مصر الأمر يتصل بنشر القومية العربية، فيما رأى الاتحاد السوفياتي في ذلك أبان الحرب الباردة فرصة لبسط نفوذه ونشر سمعته (فينير،١٩٩٢)

١٠. (فينير،١٩٩٢، ص ١٠٩–١١٠).

١١. للاطلاع على المزيد من تاريخ اليمن الجنوبي، انظر (دريش، ٢٠٠٠). لعدن ميناء عميق المياه بطبيعته ويقع على بعد مسافة قصيرة من مضيق باب المندب عند مدخل البحر الأحمر، وهو موقع اسبغ عليه أهمية استراتيجية كبيرة في عمليات الشحن.

١٢. دريش، ٢٠٠٠، (ص١٨٥– ١٨٦).

١٣. مثلما يوضح دريش (٢٠٠٠، ص١٩٧) قائلاً: «على الرغم من أن الحرب ليست حرب شمال جنوب، بل هي بالأحرى بين الأحزاب [السياسية]، إلا أن الجنوبيين شعروا بتأثيرها بوصفها غزواً شمالياً. للاطلاع على العمليات العسكرية لحرب ١٩٩٤، راجع اربورتون (١٩٩٥)

١٤. دريش، ٢٠٠٠(ص١٩٦).

١٥. جونسن (٢٠٠٦)؛ تشاتريان (٢٠٠٨)؛ حافظ (٢٠٠٨)؛ شارب (٢٠٠٩، ص٢).

١٦. انظر ويتاكر (١٩٩٤). ذكر دريش (٢٠٠٠، ص١٩٦) بأن «أعلى تقدير قدمه كل جانب» عن «عدد الاسلاميين» كان ٥ آلاف. أما مسألة مشاركة القبائل فهي مثيرة للجدل إلى حد ما، إذ يؤكد منيع (١٩٩٦) في ما كتبه بعد وقت قصير من نهاية الحرب الأهلية على عدم مشاركة القبائل في الحرب بالقول: «لقد تجاهلت القبائل ببساطة القتال... رغم إصدار الأطراف المتناحرة بيانات تدعي دعم القبائل لها». ووصف تقييم صادر حديثاً الجيش الشمالي بأنه «كان يتلقى بعض المساعدة من الميليشيات القبلية... ومجموعة من المقاتلين السلفيين» (كارتر، ٢٠٠٩، ص١٧). وكان السلفيون، قبل الحرب الأهلية، قد شاركوا في حملة اغتيالات أودت بحياة «ما يقرب من ٢٠٠ شخصية بارزة جنوبية... بين سنتي ١٩٩١ و١٩٩٣»(كارتر، ٢٠٠٩، ص ١٧).

١٧. مقابلة المؤلف لمتخصص يمني في شؤون الحد من الصراع، نوفمبر ٢٠٠٨. وفي مكان آخر يصف أواس (٢٠٠٩، ص١) تسرب الأسلحة «المتوسطة والثقيلة» إلى المواطنين خلال حرب سنة ١٩٩٤. واقتبست مجموعة الأزمات الدولية عن علي العنسي رئيس المخابرات اليمنية قوله الخاص بالمتمردين الحوثيين في صعدة: «أن الأسلحة التي يستخدمونها يمنية. أتى معظمها في الواقع من المقاتلين [الجنود الحكوميين وأعضاء الميليشيات الموالية] الذين حاربوا ضد الاشتراكيين إبان حرب ١٩٩٤ ومن ثم باعوا أسلحتهم» (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠٠٩، ص١٢). وقد يكون مهماً، في هذا الصدد، ارسال السعودية «شحنات كبيرة من الأسلحة» للزعماء الجنوبيين في الفترة السابقة على اعلانهم الانفصال في سنة ١٩٩٤ (دري ، ٢٠٠٠، ص١٩٦).

١٨. انظر البنك الدولي (٢٠٠٧) وفيليبس (٢٠٠٨). وهنالك، في الواقع، عدد وافر من العلاقات القائمة على المحسوبية، بما في ذلك الناشئة محلياً وفي المملكة العربية السعودية. أما ما يخص الجيش اليمني فإن عائلة الرئيس وقبيلته سنحان فهما ممثلتان فيه تمثيلاً كثيفاً.

١٩. من حيث العقد الاجتماعي كانت عائدات الضرائب اليمنية ٦,٨ في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي في سنة ٢٠٠٨ (اليمن، ٢٠٠٩، ص ٨، جدول رقم ٢)، وهذا هو أقل بكثير من مؤشر هشاشة الدولة التابع لوزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة المحدد بـ١٥ في المائة (المملكة المتحدة، ٢٠٠٥، ص ٩، ص١). ومن حيث سيادة القانون، فإن سلطة الدولة اليمنية الرسمية لا تغطي جميع أجزاء البلد، وتتعايش جنبا إلى جنب مع القبائل والقوانين والأعراف العرفية الأخرى (الاسرار، ٢٠٠٦؛ الصويني، ٢٠٠٦)؛ وغالباً ما يكون تنفيذ القوانين غير فعال وخصوصاً فيما يتعلق بحيازة الأراضي (البنك الدولي، ٢٠٠٥)؛ والإجراءات القضائية بطيئة (المملكة المتحدة، ٢٠٠٨). ويقال إن الدولة الرسمية ضعيفة على نحو خاص في محافظات مأرب والجوف وشبوة، لكن ينبغي ألا يفهم من هذا أنها «غير خاضعة للحكم»؛ فهي بالأحرى خاضعة للتنظم في الغالب محلياً من خلال مزيد من الآليات التقليدية القبلية.

٢٠. انظر دريش (٢٠٠٠، ص٢٠١) في ما يتعلق بظهور زعماء القبائل بوصفهم رجال أعمال. وصف رئيس منظمة يمنية غير حكومية يعمل في مجال الحد من الصراع كيف «انتقل عدد من شيوخ القبائل من خدمة الناس إلى خدمة المصلحة الذاتية» (مقابلة أجراها الكاتب، صنعاء، يناير ٢٠٠٩).

٢١. انظر على سبيل المثال وير(٢٠٠٧) وكتون (٢٠٠٥) في ما اتصل بالعادات والتقاليد التي تنظم الصراع في المناطق القبلية. لقد أبرز عدد من المقابلات الطريقة التي ما عاد يتمسك بها بالمعايير التقليدية (على سبيل المثال مقابلة أجراها المؤلف مع خبير يمني في الحد من الصراع، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٨). وفي مكان آخر يجادل، على سبيل المثال ، وليامز واليمني (٢٠٠٧، ص ٣) قائلاً إن التطبيق الانتقائي لنظام المحسوبية في المناطق القبلية القائم على تفضيل «بعض النخب القبلية على غيرها، ساهم في التوترات القبلية وتآكل قدرة المؤسسات القبلية على منع الصراعات وتسويتها».

٢٢. على سبيل المثال مقابلة أجراها

المؤلف مع محلل سياسي يمني، أكتوبر ٢٠٠٩

٢٣. لقد أثبتت المؤسسة السياسية بوجه عام، مع ذلك، فعاليتها للغاية في دمج مصالح متباينة، مثلاً إدماج الإسلاميين، راجع دو بوشيه (٢٠٠٧).

٢٤. يمن تايمز (٢٠٠٧).

٢٥. اتخذ الاحتجاج بادئ ذي بدء شكل تجمعات عامة، ومن ذلك القيام بمسيرات في شوارع عدن ولحج والضالع. انظر دالغرين (٢٠٠٨) ولونجلي والارياني (٢٠٠٨) ومنظمة هيومن رايتس وتتش (٢٠٠٩) للاطلاع على الحركة الجنوبية.

٢٦. بونيفيه (٢٠٠٩a) يقدم لمحة عامة عن الحركات الإسلامية في اليمن واحتضانهم تاريخياً «من خلال الإدماج والاحتواء بدلاً من القمع»، وظهور توترات داخل هذا التوازن. انظر أيضا دو بوشيه (٢٠٠٧).

٢٧. بونيفيه، ٢٠٠٩a) .

٢٨. كما أن للإسماعيلية الشيعية والصوفية وجوداً في اليمن، بعدد من الاتباع أصغر بكثير.

٢٩. بونيفيه (٢٠٠٩a).

٣٠. بونيفيه (٢٠٠٩a؛ ٢٠٠٩b).

٣١. وير (١٩٩٧).

٣٢ دو بوشيه (٢٠٠٧، ص١٤٨– ١٤٩)؛ حميدي (٢٠٠٩، ص١٦٧). «إضافة إلى تلقي [حسين] الحوثي الدعم السياسي لجهوده التربوية، كان مسموحاً له ضمنياً جمع الزكاة وإنشاء ميليشيا» (دو بوشيه، ٢٠٠٧، ص١٥٠).

٣٢. بيترسون (٢٠٠٨)؛ حميدي (٢٠٠٩)؛

٣٣. مجموعة الأزمات الدولية (٢٠٠٩)؛ فتاح (٢٠٠٩)

٣٤. بونيفيه (٢٠٠٩a)).

٣٥. فيلتر وفيشمان (٢٠٠٧).

٣٦. كوك (٢٠٠٦، ص٢٦).

٣٧. ستراك (٢٠٠٦، ص٥). لقد ذهب في الواقع جيلان من المقاتلين الجهاديين اليمنيين إلى أفغانستان: الأول خلال الثمانينات وكان أكثر عدداً، والثاني في نهاية التسعينات وأوائل الألفية الجديدة (انظر بارفي، ٢٠١٠).

٣٨. برينو(٢٠٠٩).

٣٩. سعيد (٢٠١٠).

٤٠. يقال أن هنالك، على سبيل المثال، اختلافات مهمة بين الجماعات الجهادية في أبين، تتركز على الجيل القديم من قدامى المحاربين في الحرب الأفغانية – السوفياتية وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (مراسلات شخصية مع باحث في الظاهرة الإسلامية اليمنية، نوفمبر٢٠٠٩). انظر أيضا سكانزير (٢٠٠٤)، موادبي (٢٠٠٦)، بونيفيه (٢٠٠٩a؛ ٢٠٠٩b)، وبارفي (٢٠١٠).

٤١. وفقا لجونسن (٢٠١٠، ص٢١) فإن علة وجود القاعدة المعلنة تتمثل في «طرد الكفار من جزيرة العرب»».

٤٢. انظر جونسن (٢٠١٠) وكذلك بارفي (٢٠١٠)) للاطلاع على لمحة عامة عن تطور تنظيم القاعدة في اليمن منذ سنة٢٠٠١.

٤٣. هيئة الاذاعة البريطانية (٢٠٠٩a).

٤٤. بحثاً عن تغطية وتحليل تنظيم القاعدة في اليمن، انظر مدونة غريغوري د. جونسن وبريان أونيل التي مقرها في الولايات المتحدة: http://islamandinsurgencyinyemen.blogspot.com/ >.

٤٥. شميت (٢٠٠٩).

٤٦. بارفي (٢٠١٠، ص٢)، نقلا عن شبكة المؤتمر، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٩.

٤٧. البنك الدولي (٢٠٠٨، ص٣٣،٥١). بلغت ذروة إنتاج النفط نحو ٤٥٠ ألف برميل يومياً في ٢٠٠٢، غير أنه تراجع منذ ذلك الحين الى أقل من٣٠٠ ألف (البنك الدولي، ٢٠٠٨، ص ١٥). يتوقع تناقص عائدات تصدير النفط إلى الصفر في سنة ٢٠١١، وكذلك عائدات النفط المحلية في سنة ٢٠١٨، وسوف يحل محلها الغاز الطبيعي المسال بصورة جزئية والذي بدأ بالتدفق في أواخر٢٠٠٩ (البنك الدولي، ٢٠٠٨، ص ٣٣).

٤٨. صندوق النقد الدولي (٢٠٠٩، ص ١٣)

٤٩. فيليبس (٢٠٠٨).

٥٠. وفقا لرشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع فإن «الإرهاب دمر البنية التحتية للبلاد، [و] ضرب صناعة السياحة حين كان اليمن يتوقع أن يتلقى مليون سائح وفقد مئات الآلاف من الناس الذين كانوا يعملون في السياحة بسبب الإرهاب» (آسامي، ٢٠١٠).

٥١. جاء اليمن في المرتبة ١٤٠ من أصل ١٨٢ بلدا في مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (من دون تاريخ).

٥٢. البنك الدولي (٢٠٠٩a، ص ١).

٥٣. منذ سنة ١٩٩٩، وفي ظل غياب مسوح خاصة بالقوى العاملة، لم يتم تقدير البطالة كمياً» (البنك الدولي، ٢٠٠٨، ص٦). يقتبس المعلقون عادة ٣٥ في المائة باعتباره معدل البطالة (على سبيل المثال بوسك، ٢٠٠٩b)، رغم عدم وضوح كيف خلص إلى هذا الرقم

٥٤. البنك الدولي (٢٠٠٨، ص١٦، ٦).

٥٥. إيرين (٢٠٠٨)؛ البنك الدولي (٢٠٠٩b، ص٢).

٥٦. براون (٢٠٠٩). للأمن الغذائي القدرة على أن يكون أحد عوامل العنف المسلح الخطرة والمهمة. والوضع الغذائي في اليمن يوصف بأنه «منذر بالخطر» في مؤشر الجوع العالمي (فون غريبمير وآخرون، ٢٠٠٩، ص١٨). وتوقع برنامج الأغذية العالمي في اليمن أن يكون هنالك في سنة ٢٠٠٩، ١,٥ مليون مستفيد (مقابلة المؤلف مع مسؤول كبير في برنامج الأغذية العالمي، صنعاء، أبريل ٢٠٠٩).

٥٧. وارد، اويدا، وماكفيل (٢٠٠٠). على سبيل المثال يتم استغلال حوض المياه في صنعاء بمعدل أربعة أضعاف الماء المدفوع إليه (وارد، اويدا، وماكفيل، ٢٠٠٠، ص٥)، ويقال إن مستوى المياه الجوفية يقلّ بـ٦–١٠ أمتار سنوياً (مقابلة المؤلف لخبير دولي بالمياه، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٨). وفي حالة تعز راجع هاكمان وآسامي (٢٠٠٩). اليمن يعاني بالفعل من نقص شديد في المياه العذبة، إذ أن نصيب الفرد منها ٢ في المائة فقط من المتوسط العالمي (البنك الدولي، ٢٠٠٨، ص ١٤).

٥٨. منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٩).

٥٩. ما يخص الصراع على المياه ، انظر على سبيل المثال وارد (٢٠٠٥)، الطاقة المائية – اليمن ومنظمة كير (٢٠٠٥)، والعمري (٢٠٠٨).

٦٠. وفقا لمسؤول حكومي في موقع جيد فإن التقارير الداخلية تسجل مصرع ٤٠٠ شخص خلال النزاعات على الأراضي في كل سنة في اليمن (مقابلة المؤلف، صنعاء، يوليو ٢٠٠٩). هذا بالإضافة – بما يعادل اربع مرات – إلى اعداد المقتولين المسجلة رسمياً في احصاءات «الأمن والعدالة» (الجريمة) لسنة ٢٠٠٨ (الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠٠٩b).

٦١. لكن الجميع لا يشتركون في هذا الاستنتاج. فهنالك تيار قوي من الرأي العام الداخلي عكسته تعليقات رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع في يناير سنة ٢٠١٠ ، بقوله:» تمكن البلد في الماضي من التغلب على تحديات كبرى، وهو الآن أقوى مما كان عليه في الماضي» (نقله آسامي، ٢٠١٠).

٦٢. هيئة الاذاعة البريطانية (٢٠٠٩b).

٦٣. انظر أوباما (٢٠١٠).

٦٤. تقديرات عدد قطع الأسلحة الصغيرة الموجودة في اليمن متباينة إلى حد كبير. عرض مسح الأسلحة الصغيرة لسنة ٢٠٠٧ قائمة بهذه التقديرات التي ورد ذكرها في المصادر الحالية المنشورة، فهي تتراوح من ٦ – ٩ ملايين إلى ٦٠ – ٨٠ مليوناً، وتبلغ عند أفضل التقديرات ٦ – ١٧ مليوناً، بحيث يبلغ المعدل ١١ مليوناً (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٧، ص ٤٥–٤٦). والنهج الأكثر تطورا للدراسات المذكورة يكاد يكون بالتأكيد نهج ميلر (٢٠٠٣)، الذي يقدر عدد القطع بـ٦ – ٩ ملايين بناءً على عقد سلسلة من فرق التركيز. والصوت المعارض أتى من مسؤول حكومي متسائلاً «كيف يمكن أن يكون العدد ٩ ملايين إذ كان ٤٠ في المائة من اليمنيين يصارعون من أجل شراء الطعام» (مقابلة أجراها الكاتب، صنعاء، أغسطس ٢٠٠٩). وتبعاً للجهاز اليمني المركزي للاحصاء، فإن سكان اليمن بلغوا في سنة ٢٠٠٨، ٢٢,٢ مليون؛ وبمعدل نمو سنوي قدره حوالي ٣ في المائة، فإن النسبة قد تجاوزت الآن ٢٣ مليوناً (الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠٠٩a)

٦٥. الحكيمي (٢٠٠٩، ص٦). يرجح أن تشمل «الأسرة المعيشية» في اليمن على أسرة ممتدة، وبالتالي على عدد من الذكور البالغين. متوسط حجم الأسرة في سنة ٢٠٠٨ كان ٧,١ شخص (الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠٠٩a).

٦٦. أ ف ب (٢٠٠٨).

٦٧. على سبيل المثال وصف رئيس منظمة دولية غير حكومية تعمل على الحد من الصراع في اليمن، أهمية منافذ الوصول للأسلحة في تصعيد الصراع، سامحاً للناس بـ»الرد السريع» على الاستفزازات (مقابلة أجراها الكاتب، صنعاء، يناير ٢٠٠٩).

٦٨. ترجمة من الأصل العربي، خدمات مالهاني للترجمة، صنعاء.

٦٩. تشمل الاستثناءات ما يلي: (١) الأفراد الذين قد لا يقتنون ترخيصاً أو يحوزون سلاحاً في المناطق الحضرية، و(٢) الأفراد الذين ليسوا في حاجة إلى ترخيص. وفيما يتعلق بالنقطة (١) فتنص المادة ٢١ على أنه لا يجوز منح الترخيص لمن تقل سنه عن ١٨ سنة؛ من حكم عليه بعقوبة جريمة جسيمة أو بعقوبة الحبس ثبت أنه استخدم سلاحاً نارياً وقت ارتكابها؛ الأشخاص الذين ثبت تعاطيهم الخمور والمخدرات والعقاقير الخطرة أو الأشخاص المصابون «بعاهة

عقلية أو نفسية» أو سبق اصابتهم بها. أما النقطة (٢) فالمادة ٢٢ تحدد لائحة طويلة من الأشخاص المعفيين وهم في الدرجة الأولى مسؤولون بارزون حاليون وسابقون.

٧٠. الريال اليمني.

٧١. أوردت وكالة الانباء اليمنية الرسمية، سبأ، في شهر يوليو ٢٠٠٩ خبراً مفاده بأن نائب وزير الداخلية صالح الزوعري كان أصدر تعليماته «للدوائر الأمنية في محافظات تعز ولحج والبيضاء والمهرة والمحويت وأبين وإب وحضرموت وريمة بتنشيط قرار حظر حمل السلاح في أرجاء كل محافظة» (سبأ، ٢٠٠٩)، وهو ما يعني في جميع المناطق الريفية والحضرية. وليس من الواضح على أساس قانوني أصدر هذه التعليمات.

٧٢. أواس (٢٠٠٩).

٧٣. العنوان الكامل هو كما يلي: القرار الجمهوري رقم (١) لسنة ١٩٩٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والإتجار بها.

٧٤. مقابلة أجراها المؤلف مع قائد الشرطة، عدن، نوفمبر ٢٠٠٩.

٧٥. مقابلة أجراها المؤلف، عدن، نوفمبر ٢٠٠٩.

٧٦. إيرين (٢٠٠٧). أعلنت الحكومة في شهر أكتوبر٢٠٠٨ عن إغلاقها ٢٣٠ محلاً تجارياً والقاء القبض على ٢٧٠ تاجر أسلحة (عودة، ٢٠٠٩a)

٧٧. قد تخضع المرأة للتدريب على استخدام الأسلحة النارية، وربما تقوم في حالات نادرة حتى بحمل الأسلحة. فعلى سبيل المثال وصفت يمنية تربطها بالمؤلف رابطة تعارف بأنها تعلمت كيف تفك وتنظف وتعيد تحميل بندقية ايه كيه – ٤٧ من عائلتها (مقابلة أجراها المؤلف، صنعاء، نوفمبر ٢٠٠٩). ونقل تقرير إخباري عن مقيم في صنعاء قوله: «أدرب أطفالي وزوجتي على كيفية استخدام الأسلحة لحماية بيتنا من اللصوص في حال غيابي» (إيرين، ٢٠٠٩).

٧٨. الحكيمي (٢٠٠٩، ص ٨).

٧٩. أبرزت كتابة سيرجينت في سنة ١٩٨٢ الأهمية العرفية للتسلح في المجتمع القبلي، إذ قال» إن الجزيرة العربية التقليدية تهيمن عليها سياسياً واجتماعياً طبقة قبلية من حاملي السلاح والشيوخ... قوة القبيلة وشرفها يقاسان بقدرتها على الدفاع عن نفسها وتوفيرها الحماية لجماعات أخرى»(سيرجينت، ١٩٨٢، ص١١).

٨٠. يقال ان العرف التقليدي بحمل الجنبية عمره ما لا يقل عن ١٠٠٠ سنة، بينما تقليد حمل سلاح ناري عمره ليس أكثر من ٦٠ سنة (مقابلة أجراها المؤلف مع مشارك في حملة ضد العنف اليمنية، صنعاء، يونيو ٢٠٠٨).

شيلاغ وير (٢٠٠٧، ص٤٢) يصف دور الجنبية في رازح وهي مدينة في شمال اليمن. في أواخر السبعينات على النحو التالي: «الخناجر ترمز إلى المكانة الاجتماعية... فالخنجر القبلي المرتدى بوضع قائم في الأمام يتساوى صراحة والفضائل الرجولية، وخصوصا مع ضرورة الظهور بمظهر القوي الذي لا يقهر. وبمجرد أن يبلغوا مرحلة الشباب، يتمنطق الرجال عموما خناجرهم أينما ذهبوا من أجل حماية قوتهم الذكورية».

٨١. على سبيل المثال علق مدير أمني غربي بأن قبيلة في المنطقة حيث كان يعمل سابقاً باعت دبابة للقوات الحكومية لمساعدتها في تأمين منشأة الصناعات الاستخراجية ضد التهديدات الأمنية (ولا سيما من تنظيم القاعدة)، منشأة جلبت الوظائف للمجتمع المحلي (مقابلة أجراها المؤلف، نوفمبر٢٠٠٩، صنعاء). وفي سنة ٢٠٠٧ نفذت الحكومة اليمنية برنامج إعادة شراء الأسلحة الثقيلة قصير الأجل، وشمل شراء «قنابل ومدفعية بل حتى بنادق مضادة للطائرات»، إضافة إلى «مدافع الهاون وصواريخ أرض/جو وقذائف مضادة للدبابات وقذائف أر بي جي، فضلا عن كميات كبيرة من الألغام والمتفجرات و الذخيرة» (الجزيرة. نت، ٢٠٠٧).

٨٢. على سبيل المثال، في ما يتعلق بجولة سابقة من القتال يقتبس حميدي (٢٠٠٩، ص١٧٩) من صحيفة واشنطن بوست التي تزعم أن «الحرب أودت بحياة ٤٠٠٠ في سنة ٢٠٠٧ وحدها.

٨٣. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠٠٩).

٨٤. نجد مراجع للحملات في سنة ١٩٩٨ (رويترز، ١٩٩٨)، ١٩٩٩ (رويترز، ١٩٩٩)، و٢٠٠٢ (أ ب، ٢٠٠٢) في <http://www.gunpolicy.org>؛ أما مرجع حظر سنة ٢٠٠٧ نجده في يمن أوبزرفر(٢٠٠٧).

٨٥. أعيد هذا التأكيد مراراً وتكراراً خلال المقابلات والنقاشات التي خاضها المؤلف مع اليمنيين والأجانب الذين قضوا فترة أطول مقيمين في صنعاء. مع ذلك تواصل حمل الأسلحة في المناطق الحضرية، وخاصة في العاصمة، بما في ذلك رجال الشرطة والجنود (أسلحة شخصية وآليات محمولة بمدافع عيار٥٠، على حد سواء)، والحراس الشخصيين لمسؤولين رفيعي المستوى ولشيوخ وكبار الشخصيات الأخرى.

٨٦. على سبيل المثال في ندوة يوليو ٢٠٠٩ بشأن الحد من التسلح استضافتها منظمة مدرسة الديمقراطية غير الحكومية في صنعاء، أفاد المشاركون القبليون من منطقة الى الشمال من مدينة صنعاء – لكن في البلدية نفسها – بانخفاض النزاعات على الأراضي في أعقاب إنفاذ الحظر على حمل السلاح الذي صدر في سنة ٢٠٠٧، وهي خطوة أعربوا عن تأييدهم القوي لها (مقابلة أجراها المؤلف، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٩).

٨٧. يفيد كثير من اليمنيين بحملهم روتينياً الأسلحة في المركبات عند سفرهم بين المدن. وعلق أحد المشاركين، على سبيل المثال، في ورشة عمل بصنعاء عن الأسلحة الصغيرة قائلاً: «جميعنا ينتقل من مدينة إلى أخرى ويتوجب علينا جميعا حمل سلاح صغير في سياراتنا» (ورشة عمل لمركز شبا للدراسات الاستراتيجية خاصة بالأسلحة الخفيفة: حلول مجدية، صنعاء، ١٥ يونيو ٢٠٠٩).

٨٨. على سبيل المثال وصف مهني كبير يمني في مجال التنمية مشاعر انعدام الأمن بوصفها «الدافع الرئيسي وراء حيازة الأسلحة» وأنها شكل من أشكال «تعزيز الأمن» (مقابلة أجراها المؤلف، صنعاء، مارس ٢٠٠٩). وقد وجدت دراسة الحكيمي الخاصة بحيازة الأسلحة الصغيرة أن الدفاع عن النفس هو من أهم الدوافع وأكثرها شيوعاً في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية (٦١ و٤٥ في المائة من المجيبين على التوالي) (الحكيمي، ٢٠٠٩، ص٧).

٨٩. عودة (٢٠٠٩b).

٩٠. إيرين (٢٠٠٧). أعلنت الحكومة في شهر أكتوبر٢٠٠٨ إغلاقها ٢٣٠ محلاً تجارياً والقاء القبض على ٢٧٠ تاجر أسلحة (عودة، ٢٠٠٩)

٩١. اعتماداً على مصادر محلية فإن عدداً قليلاً، أي بنسبة واحد من ثلاثة، من الأسواق تعمل اعتباراً من شهر ديسمبر ٢٠٠٩، حيث أضحت المحلات أساساً أماكن اجتماع للمشترين والباعة، مع الابقاء على المخزون في أماكن أخرى مثل منازل تجار التجزئة (مقابلات أجراها المؤلف، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٩).

٩٢. تميل الحكومة اليمنية إلى وصف هذه العملية بوصفها «ضبطاً» للأسلحة (انظر على سبيل المثال عودة، ٢٠٠٩c) وتجمع إلى جنب أسلحة مصادرة حقا في المناطق الحضرية، أسلحة لم يتمكن اصحابها من ابراز الترخيص المناسب. ولاحظ المؤلف عملية «حجرة الإيداع» في إحدى نقاط التفتيش القائمة على طريق عدن ولحج في نوفمبر سنة ٢٠٠٩. معاملة ايداع السلاح الناري من قبل مالكه الداخل إلى عدن واضحة تماماً وتستغرق حوالي دقيقة واحدة.

٩٣. انظر <http://www.yemen –ava.org> للحصول على قائمة بالوكالات الإخبارية المستخدمة.

٩٤. حددت في بعض الحالات مقالات متعددة بخصوص حوادث معينة، ولا سيما حين تحدد المعلومات الإضافية في التقارير الثانية واللاحقة الأخرى.

٩٥. عندما أشار التقرير إلى «عدة» حالات وفاة، توضع ثلاث وفيات للحادث؛ عندما يشار إلى «عشرات»، توضع ٢٤ حالة وفاة. وهذه، لذلك، تمثل افتراضات أكثر تحفظاً. لما يتم تحديد تقارير متضاربة، أي متضاربة حول أعداد القتلى أثناء الحادث، فيستخرج معدل هذه التقارير. الجدول الزمني الكامل متاح على الانترنت <http://www.yemen–ava.org>.

٩٦. بصورة أعم، هناك العديد من الحالات عندما لا تقدم تقارير وسائل الاعلام في اليمن معلومات سياقية عن طبيعة العنف المسلح أو العوامل المرتبطة والمساهمة به. مثلاً الإخبار عن أن عدداً من الأشخاص قتلوا في اشتباك بين قبيلتين، ولكن من غير لماذا، أو الإخبار عن الموتى ولكن ليس عن اصابات الجروح. وقد يعتبر هذا مؤشرا على الطبيعة المتخلفة نسبياً لحال الصحافة في اليمن، بالإضافة إلى قلق ايراد تفاصيل في التقارير قد تعتبر حسب بعض المعايير حساسة.

٩٧. فريدوم هاوس (٢٠٠٩).

٩٨. مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٥، ص ٢٣٥–٢٣٧).

٩٩. التقارير المستقلة عن الحرب في صعدة اتسمت بمحدوديتها إلى حد كبير، لأنعدام أي منفذ تقريباً، إذ وئد بقوة أي احتمال بالتحقق من التقارير التي تصدر من أطراف الصراع بشكل مستقل. زد على ذلك ممارسة وسائل الاعلام اليمنية رقابة ذاتية في ما يتعلق بالأحداث الحساسة سياسياً.

انظر هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٨، ص٢) بخصوص جولة قتال سنة ٢٠٠٨ في صعدة

١٠٠. انظر، على سبيل المثال، إمانة علان جنيف (٢٠٠٨).

١٠١. انظر مثلا المعهد الديمقراطي الوطني (٢٠٠٧).

١٠٢. اعلنت احصاءات الجريمة الرسمية عن ١٠٠٠ حالة وفاة وجرائم قتل عنيفة أخرى في سنة ٢٠٠٨ (الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠٠٩b). تجدر الإشارة إلى أن الجرائم في اليمن لا تسجل بشكل عام رسمياً إلا مرة واحدة في حال «الكشف» عنها، أي حال التعرف على المشتبه به وتحويل الملف إلى المدعي العام. ومن المتوقع أن نتوقع، نتيجة لذلك، أن تمثل الإحصاءات المنشورة، بشكل عام، نسبة قليلة إلى حد كبير من النسبة الحقيقة لمعدلات الجريمة (مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة اليمنية، صنعاء، يوليو ٢٠٠٩، مقابلة أجراها المؤلف المؤلف مع دبلوماسي غربي، صنعاء، فبراير ٢٠١٠). وينبغي أن تضاف إلى ذلك حالات الوفاة المقدرة بـ٤٠٠٠ حالة سنويا في سياق النزاعات على الأراضي، كذلك أعداد غير معروفة بسبب العمليات الأمنية والحرب في صعدة، إذ يرجح أن تبلغ الأعداد في حالة الأخيرة الآلاف (الوفيات غير المباشرة ليست مشمولة).

١٠٣. سجلت ٤٠ الف جريمة فقط في سنة ٢٠٠٨ لسكان يبلغ عددهم ٢٣ مليون نسمة (الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠٠٩b)، رغم أن هذا العدد يكاد يكون حتماً أقل من العدد الفعلي.

١٠٤. انظر وورث (٢٠١٠) لمعرفة المزيد عن شخص الفضلي.

ثبت بالمراجع

AFP (Agence France-Presse). 2008. 'Gun Culture Defies Rule of Law in Yemen.' 31 March.

Aljazeera.net. 2007. 'Yemen Buys Arms off Its Civilians.' 27 May.

——. 2009. 'Saudi Jets Bomb Yemeni Houthis.' 5 November.

al-Amry, Sonja. 2008. Hydropolitical Challenges and the Importance of Integrating Conflict Sensitivity into Yemen's Water Sector Strategies and Activities. August. Unpublished report

al-Asrar, Fatima. 2006. Democratic Governance in a Tribal System. Hungary: Open Society Institute.

AP (Associated Press). 2002. 'Yemen

Bans Firearms from Streets.' 5 February

Assamiee, Mahmoud. 2010. 'Top Official: Yemen Has Paid a Heavy Price for Terrorism.' Yemen Times. 11 January.

Awas, Ayesh. 2009. 'Government Policy on Regulating Carrying Arms and Controlling Their Spread.' Paper presented at the Sheba Centre for Strategic Studies workshop on Proliferation of Light Weapons: Feasible Solutions, Sana'a, 15 June. Translated from the original Arabic by Malhani Translation Services, Sana'a.

Barfi, Barak. 2010. Yemen on the Brink? The Resurgence of Al-Qaeda in Yemen. New America Foundation Counterterrorism Strategy Initiative Policy Paper.

BBC (British Broadcasting Corporation). 2009a. 'Western Counter-terrorism Help "Not Enough for Yemen".' Web edition, 29 December.

——. 2009b. 'Al-Qaeda Wing Claims Christmas Day US Flight Bomb Plot.' Web edition, 28 December.

——. 2010. 'Brown Pledges to Tackle "Terror Threat" in Yemen.' Web edition, 3 January.

Bernin, Pierre. 2009. 'Yemen's Hidden War.' Translated by Robert Waterhouse. Le Monde Diplomatique (English edn.). October

Bonnefoy, Laurent. 2009a. 'Varieties of Islamism in Yemen: The Logic of Integration under Pressure.' Middle East Review of International Affairs, Vol. 13, No. 1. March.

——. 2009b. 'Deconstructing Salafism in Yemen.' CTC Sentinel, Vol.

2, No. 2. February, pp. 13–15.

Boucek, Christopher. 2009a. Yemen: Avoiding a Downward Spiral. Carnegie Papers: Middle East Program, No. 102.

——. 2009b. 'Yemen's Problems Will Not Stay in Yemen.' Carnegie Endowment.

du Bouchet, Ludmilla. 2007. 'The State, Political Islam and Violence: The Reconfiguration of Yemeni Politics since 9/11.' In A. Blom, L. Bucaille, and L. Martinez, eds. The Enigma of Islamist Violence London: Hurst, pp. 137–64

Brown, Lester. 2009. 'The Geopolitics of Food Scarcity.' Speigel Online International. 2 November.

Carter, Lynn. 2009. Yemen Desktop Interagency Conflict Assessment Document produced for review by USAID. Washington, DC: Management Systems International.

Caton, Steven C. 2005. Yemen Chronicle: An Anthropology of War and Mediation. New York: Hill and Wang

Cheterian, Vicken. 2008. 'Young Jihadi Returnees Are More Radical than Those of Al-Qaida: The Iraq Generation.' Le Monde Diplomatique (English edn.). December.

Cook, David. 2006. Paradigmatic Jihadi Movements. New York: Combating Terrorism Center.

CSO (Central Statistical Organization), Yemen. 2009a. Statistical Yearbook 2008: Population.

——. 2009b. Statistical Yearbook 2008: Security and Justice. <http://www.cso-yemen.org/ publiction/yearbook2/ fanel/Security.xls>

Dahlgren, Susanne. 2008. 'The Southern Movement in Yemen.' ISIM Review, Vol. 22. Autumn, pp. 50–51

Dresch, Paul. 2000. A History of Modern Yemen. Cambridge: Cambridge University Press.

Fattah, Khaled. 2009. 'Yemen: A Slogan and Six Wars.' Asia Times. 9 October.

Felter, Joseph and Brian Fishman. 2007. Al-Qa'ida's Foreign Fighters in Iraq: A First Look at the Sinjar Records. New York: Combating Terrorism Center

Freedom House. 2009. Freedom o the Press 2009 Survey Release.

Geneva Declaration Secretariat. 2008. Global Burden of Armed Violence. Geneva: Geneva Declaration Secretariat.

Von Grebmer, Klaus et al. 2009. 2009 Global Hunger Index. Washington, DC: IFPRI.

Hackman, Alice and Mahmoud Assamiee. 2009. 'Water and Sanitation across the Country, Part 6: The Fight for Drinking Water in Taiz.' Yemen Times. 12 August.

Hafez, Mohammed. 2008. 'Radicalization in the Persian Gulf: Assessing the Potential of Islamist Militancy in Saudi Arabia and Yemen.' Dynamics of Asymmetric Conflict, Vol. 1, No. 1, pp. 6–24.

al-Hakimi, Abdulsalam. al-D. 2009. 'Small Arms in Yemen: Social Field Study.' Summary of a paper presented at the Sheba Centre for Strategic Studies workshop on Proliferation of Light Weapons: Feasible Solutions, Sana'a, 15

Schmitt, Eric. 2009. 'Jet Plot Shows Growing Ability of Qaeda Affiliates.' New York Times. 30 December

Schwedler, Jillian. 2006. Faith in Moderation: Islamist Parties in Jordan and Yemen. New York: Cambridge University Press.

Sergeant, R. B. 1982. 'The Interplay between Tribal Affinities and Religious (Zaydi) Authority in the Yemen.' al-Abhath, No. 30, pp. 11–50.

Sharp, Jeremy. 2009. Yemen: Background and U.S. Relations. Report RL34170. Washington: Congressional Research Service. 7 July.

Small Arms Survey. 2005. Small Arms Survey 2005: Weapons at War. Oxford: Oxford University Press.

——. 2007. Small Arms Survey 2007: Guns and the City. Cambridge: Cambridge University Press.

Stracke, Nicole. 2006. 'Counter Terrorism and Weapon Smuggling: Success and Failure of Yemeni-Saudi Collaboration.' Insights, No. 4. November.

UK (United Kingdom). DFID (Department for International Development). 2005. Why We Need to Work More Effectively in Fragile States. London: DFID.

——. 2008. Yemen: Country Governance Analysis. Dated August 2008; public version released February 2009. London: DFID.

UNDP (United Nations Development Programme). n.d. Human Development Index. Accessed 26 January 2010

Warburton, David. 1995. 'The Conventional War in Yemen.' Arab Studies Journal, Vol. 3, No. 1. Spring, pp. 20–44.

Ward, Christopher. 2005. Coping with Water Scarcity in Yemen: Conflict and Adaptation. Exeter: Institute of Arab and Islamic Studies, University of Exeter.

——, Satoru Ueda, and Alexander McPhail. 2000. Water Resources Management in Yemen. Washington, DC: World Bank.

Weir, Shelagh. 1997. 'A Clash of Fundamentalisms: Wahhabism in Yemen.' Middle East Report, No. 204, pp. 22–26.

——. 2007. A Tribal Order: Politics and Law in the Mountains of Yemen. London: British Museum Press.

Miller, Derek. 2003. Demand, Stockpiles and Social Controls: Small Arms in Yemen. Small Arms Survey Occasional Paper No. 9. Geneva: Small Arms Survey.

Mudabish, Arafat. 2006. 'Jihadist Groups in Yemen.' Asharq al-Awsat (London). 4 April.

NDI (National Democratic Institute for International Affairs). 2007. Yemen: Tribal Conflict Management Program Research Report. Sana'a: NDI.

New York Times. 2009. 'Now Yemen.' 30 December. Obama, Barack. 2010. 'Weekly Address: President

Obama Outlines Steps Taken to Protect the Safety and Security of the American People.' 2 January.

OCHA (Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2009. Yemen Humanitarian Update, No. 3. 23 December.

Oudah, Abdul-Aziz. 2009a. 'Interior Minister: 230 Shops Selling Weapons Closed and 270 Dealers Arrested.' Yemen Observer. 25 October.

——. 2009b. 'Authorities Foil Weaponry Entry Attempt, Black List Arms Dealers.' Yemen Observer. 5 October.

——. 2009c. 'Yemeni Security Seized 204,897 Weapons in 2008, Report.' Yemen Observer. 20 August

Peraino, Kevin. 2009. 'Our Main Enemy Is al-Qaeda.' Newsweek, 18 April.

Peterson, J. E. 2008. The al-Huthi Conflict in Yemen. Arabian Peninsula Background Notes No. APBN-006

Phillips, Sarah. 2008. Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism. New York: Palgrave Macmillan.Reuters. 1998. 'Yemen Launches Campaign to Seize Unlicensed Arms.' 25 April.

——. 1999. 'Yemen Launches Campaign to Disarm Citizens.' 20 June

Saba. 2009. 'About 300,000 Weapons Seized in Yemen so Far.' 16 July.

Saeed, Ali. 2010. 'While al-Qaeda Lures Western Media to Yemen, the Military Intervention Could Backfire.' Yemen Times. 11 January.

Schanzer, Jonathan. 2004. 'Yemen's War on Terror.' Orbis, Vol. 48, No. 3. Summer, pp. 517–31.

June. Translated from the original Arabic by Malhani Translation Services, Sana'a

Hamidi, Ayman. 2009. 'Inscriptions of Violence in Northern Yemen: Haunting Histories, Unstable Moral Spaces.' Middle Eastern Studies, Vol. 45, No. 2. March, pp. 165–87.

Hill, Ginny. 2008. Yemen: Fear of Failure. Chatham House Briefing Paper. London: Chatham House.

HRW (Human Rights Watch). 2008. Invisible Civilians: The Challenge of Humanitarian Access in Yemen's Forgotten War. New York: HRW.

——. 2009. In the Name of Unity: The Yemeni Government's Brutal Response to Southern Movement Protests. New York: HRW.

Hydro-Yemen and CARE. 2005. Enhancing the Capacity of Tribal Leaders to Resolve Disputes Related to Environmental Deprivation Project: Conflict and Water Resource Assessment.Sana'a: Hydro-Yemen and CARE.

ICG (International Crisis Group). 2009. Yemen: Defusing the Saada Time Bomb. ICG Middle East Report No. 86. Brussels: ICG. 27 May.

IMF (International Monetary Fund). 2009. Republic of Yemen: IMF Country Report No. 09/100. March.

IRIN. 2007. 'YEMEN: Government to Close Gun Markets.' 26 April.

——. 2008. 'YEMEN: Soaring Food Prices Force More People below Poverty Line— WFP.' 29 April.

——. 2009. 'YEMEN: Government Battles to Regulate Small Arms.' 5 August.

Johnsen, Gregory. 2006. 'The Resiliency of Yemen's Aden-Abyan Islamic Army.' Terrorism Monitor, Vol. 4, No. 14.

——. 2010. 'Testimony of Gregory D. Johnsen before the Senate Foreign Relations Committee, January 20, 2010.'

Longley, April and Abdul Ghani al-Iryani. 2008. Fighting Brushfires with Batons: An Analysis of the Political Crisis in South Yemen. Middle East Institute Policy Brief No. 7. Washington, DC: Middle East Institute. February

Manea, Elham. 1996. 'Yemen, the Tribe and the State.' Paper presented to the international colloquium on Islam and Social Change, University of Lausanne, 10–11 October.

the Second Quarter. Sana'a: Ministry of Finance.

Yemen Observer. 2007. 'A Farewell to Arms.' 25 August.

Yemen Post. 2009. 'Eighteen People Killed in Amran Governorate.' 29 July 2009.

Yemen Times. 2007. 'Retired Army Generals Threaten to Riot.' 27 June

al-Zwaini, Laila. 2006. 'State and Non-state Justice in Yemen.' Paper for the conference on the Relationship between State and Non-State Justice Systems in Afghanistan, Kabul, 10–14 December.

Country Social Analysis. Report No. 34008-YE. Washington, DC: Sustainable Development Department, Middle East and North Africa Region, World Bank. 15 April.

——. 2008. Yemen Development Policy Review. Report No. 35393-RY. Washington, DC: World Bank.

——. 2009a. Country Brief: Yemen. September.

——. 2009b. Yemen Economic Update. Report No. 48671. Sana'a:

World Bank. WHO (World Health Organization). 2009. Yemen Country Profile. September update.

Worth, Robert. 2010. 'Ex-jihadist Defies Yemen's Leader, and Easy Labels.' New York Times. 26 February

Yemen. Ministry of Finance. 2009. Statistical Bulletin: Government Finances for the Financial. Year 2009—

Wenner, Manfred. 1992. 'The Civil War in Yemen, 1962–70.' In R. Licklider, ed. How Wars End. New York: New York University Press, pp. 95–124.

Whitaker, Brian. 1994. 'Five Scuds Fired at Yemeni Capital as War Worsens.' The Guardian (London). 7 April.

——. 2009. The Birth of Modern Yemen. E-book.

Williams, Gareth and Ahmed al-Yemeni. 2007. Yemen: Strategic Governance and Corruption Assessment. Unpublished report produced for the Netherlands Ministry of Foreign Affairs. 21 December.

World Bank. 2005. Republic of Yemen Urban Land Policy and Administration: Policy Note. Report No. 32558-YE. Washington, DC: World Bank.

——. 2007. Republic of Yemen:

نبذة عن تقييم العنف المسلح في اليمن

تقييم العنف المسلح في اليمن مبادرة يديرها مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع بحث مستقل تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف. ويسعى المشروع، الذي صمم بدعم من منتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع، إلى جمع ونشر البحوث الكمية والنوعية دعماً للجهود المبذولة في إطار منع العنف المسلح الحقيقي والمتصور، والحد منه، في اليمن. وسيركز مشروع تقييم العنف المسلح في اليمن على معالجة مواضيع البحث بشكلها العريض التالية:

- الطلب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الأخرى (الدوافع والوسائل)؛
- نماذج العنف المسلح والقوة المحركة للعنف المسلح (من عوامل الخطر)؛
- أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الأخرى (على مجموعات سكانية ومناطق جغرافية معينة)؛
- سوق الأسلحة الصغيرة والمخزونات في جميع أنحاء بلد (العرض)، و
- قياس فعالية مختلف النهج لمنع العنف المسلح والحد منه.

ويستخلص تقييم العنف المسلح في اليمن معلوماته بواسطة إجراء مقابلات مع مُخبرين رئيسيين وعمل بحوث ميدانية وتحليل ثانوي لمصادر البيانات المتوفرة، إلى جانب استعراض الأدبيات العامة المتاحة (باللغتين العربية والانجليزية). وسيقوم، حيثما كان ذلك مناسبا، بتثليث النتائج مع الإحصاءات المتوفرة (على سبيل المثال في حقل الجريمة) وسجلات الصحة العامة (على سبيل المثال بيانات دخول المستشفى) ورصد وسائط الإعلام أو «تقارير تتصل بالحوادث». وستنشر ملخصات بالنتائج الرئيسية بشكل دوري في شكل تقارير قصيرة ذات صلة بالسياسات، فضلا عن تقرير نهائي سيصدر في أواخر سنة ٢٠١٠. وسيجرى توفير جميع المنشورات باللغتين الانجليزية والعربية. لمزيد من المعلومات، انظر www.yemen-ava.org

ائتمانات

مدير المشروع: روبرت موغا
منسق المشروع: غافن هيلز
تحرير: اميل ليبرون
تصميم وتخطيط : ريتشارد جونز (rick@studioexile.com)
تدقيق: اليكس بوتر (fpcc@mtnloaded.co.za)

الاتصال

للحصول على مزيد من المعلومات أو لإبداء رأي أو ملاحظات، اتصل بروبرت موغا مدير بحوث مسح الأسلحة الصغيرة على البريد الإلكتروني:
robert.muggah@smallarmssurvey.org

Yemen Armed Violence Assessment
Small Arms Survey
Avenue Blanc 47
Genève 1202
Switzerland
رقم الهاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١ +
رقم الفاكس: ٧٣٨ ٢٧٣٨ ٢٢ ٤١+
زر الموقع www.smallarmssurvey.org

small arms survey

YEMEN ARMED VIOLENCE ASSESSMENT
www.yemen-ava.org